بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي في الأردن

(دراسة قياسية)

إعداد

ياره أحمد زيدان الجمل

إشراف

الأستاذ الدكتور: خليل حماد

كانون الأول ٢٠٠١م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي في الأردن

(دراسة قياسية)

إعداد

ياره أحمد زيدان الجمل

بكالوريوس اقتصاد ١٩٩٦

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

جامعة اليرموك–قسم الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور خليل نايف حماد ..... رئيساً ومشرفاً

الدكتور موسى عقيل الروابدة ..... مشرفاً مساعداً

الدكتور حسين عبد القادر يحيى ..... عضواً

الدكتور ماجد فرحان بدر ..... عضواً

كانون الأول ٢٠٠١م

الإهداء

إلى والدي ووالدتي اللذين ربياني وكلآني برعايتهما

الكريمة، وعلماني حب العلم والعمل

إلى زوجي الذي شجعني وساعدني

إلى شقيقاتي اللواتي زودنني بالعطف والحنان

إلى كل من له فضل علي

أهدي هذا العمل المتواضع اعترافاً ببعض الجميل

الباحثة: يارة الجمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمائه وتوفيقه لي في إنهاء هذه الرسالة ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد.

لقد آن الأوان لأن أسطر شكري وتقديري إلى كل أساتذتي الكرام في قسم الاقتصاد ، وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل الدكتور خليل حماد الذي منحني من ضيق وقته وسعة صدره وتوجيهاته الحكيمة ونصائحه القيمة التي أثرت هذه الرسالة وأخرجتها إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور موسى الروابدة والدكتور حسين يحيى والدكتور ماجد بدر على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وإبداء الملاحظات القيمة لإخراج الرسالة بأحسن صورة.

الباحثة: ياره الجمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست المحتويات

الموضوع الصفحة

الإهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

فهرست المحتويات ..... د

فهرست الجداول ..... و

الملخص باللغة العربية ..... ز

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

- المقدمة ٢
- هدف الدراسة ٤
- أهمية الدراسة ٤
- الدراسات السابقة ٥
- أسلوب الدراسة والفرضيات ١٠
- تسلسل الدراسة ١٢
- مصادر المعلومات ١٢

الفصل الثاني: تحليل الدراسات القياسية السابقة

- دور الضمان الاجتماعي في تحقيق الاستثمار الكلي في الأردن (الحلاق وآخرون) ١٤
- الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن (خصاونة) ١٨
- نحو بناء نموذج قياسي لدارسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية (الدسوقي وآخرون) ٢٥
- تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي (متولي وآخرون) ٣٠

الفصل الثالث: الضمان الاجتماعي في الأردن

- معنى الضمان الاجتماعي ٣٦
- مفهوم الضمان الاجتماعي في الإسلام ٣٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الضمان الاجتماعي في الدول العربية ٤٠
- الضمان الاجتماعي في الأردن..... ٤٢
- خصائص الضمان الاجتماعي الأردني..... ٤٤
- مراحل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ٤٦
- بعض المؤشرات الاقتصادية المتعقلة بالمؤسسة..... ٤٩
- النشاط الاستثماري لمؤسسة الضمان الاجتماعي ٥٠
- مدى إسهام استثمارات المؤسسة في الاستثمار الكلي..... ٥٥
- العائد من استثمارات المؤسسة ونسبة العائد إلى الاستثمار..... ٥٧
- حجم الفائض في مؤسسة الضمان الاجتماعي..... ٦٤
- إيرادات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي..... ٥٩
- نفقات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ٦١
- القوى العاملة وعدد المشتركين بالضمان الاجتماعي ٦٦

الفصل الرابع : عرض وتحليل النتائج الإحصائية للدراسة

- المقدمة ٦٩
- الصورة الهيكلية للنموذج..... ٦٩
- دالة استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي ٧٠
- دالة موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي ٧٤
- دالة عدد المشتركين المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي ... ٧٨
- دالة نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي ٨١
- النموذج القياسي: المتغيرات والمعادلات..... ٨٣

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- النتائج ٨٩
- التوصيات ٩١

المراجع..... ٩٣

الملاحق ٩٦

الملخص بالإنجليزية ١٠٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	نسبة استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥٢
٢.	توزيع استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي حسب القطاعات	٥٤
٣.	نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن	٥٦
٤.	العائد من استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي ونسبة العائد إلى الاستثمار	٥٨
٥.	الإيرادات التأمينية وعوائد الاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي	٦٠
٦.	أعداد وقيم الرواتب التقاعدية وتعويضات الدفعة الواحدة	٦٢
٧.	النفقات الإدارية والنفقات التأمينية في مؤسسة الضمان الاجتماعي	٦٣
٨.	إيرادات المؤسسة ونفقاتها الإجمالية وحجم الفائض	٦٥
٩.	القوى العاملة وعدد المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي	٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص بالعربية

تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

دراسة قياسية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على عدد من مؤشرات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن ، وقد اشتملت هذه المؤشرات على: استثمارات المؤسسة ، موجوداتها ، عدد المشتركين لديها، وأخيرا نفقات المؤسسة. وقد تم استخدام نماذج قياسية لدراسة أثر هذه المتغيرات على مؤشرات المؤسسة المشار إليها. وقد اشتملت الدراسة على أربع معادلات ، وتم تقديرها باستخدام بيانات سنوية لهذه المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى المعتادة ، وكذلك تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للفائض المتوفر في المؤسسة والعائد على الاستثمار تأثيرا إيجابيا على استثمارات المؤسسة.

كذلك أظهرت الدراسة أن لعدد المشتركين بالضمان ولمتوسط الأجر الشهري أثرا إيجابيا على موجودات المؤسسة.

كما بينت الدراسة أن عدد المشتركين بالضمان الاجتماعي يتأثر إيجابيا بعدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي.

هذا وقد وجدت الدراسة أن النفقات الإجمالية تتأثر إيجابيا بكل من النفقات الإدارية السنوية وقيمة مدفوعات الرواتب التقاعدية لمستحقيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيرا فقد اقترحت الدراسة عدة توصيات من أهمها: ضـــرورة وجـود سياسة استثمارية توجه نحو المشاريع ذات المردود الاقتصادي المجدي والتركيز على وجود لجنة خاصة بالمؤسسة تعنى بشؤون الاقتصاد وأن يكون أعضاؤهـــا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال الاستثمار. كمـــا أوصـــت الدراســة بضرورة مراقبة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بحيث يلتزم صـــاحب العمـل بتسجيل موظفيه ودفع الاشتراكات المترتبة عليه ، وقد أوصت الدراســة كذلـك بأهمية تحديث قوانين الضمان الاجتمـــاعي باســتمرار بحيـث تتواكـب مـع المستجدات الاقتصادية ، كذلك فقد أوصت الدراســة بضـرورة التنسـيق بيـن الحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي لتحديد الأهداف المشتركة التـــي تضمـن وجود جو من الاستقرار للموظف ، وأخيرا فقد أوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجان خاصة لعمل دراسات اكتوارية لضمان استمرارية زيادة إيرادات المؤسسة على نفقاتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

(الفصل التمهيدي)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

إن المعايير المستخدمة للتفريق بين تقدم الدولة وتخلفها كثيرة ، ومن أهمها ما يتمتع به الشعب من خدمات اجتماعية وبما يتوفر له من ضمانات عينية ونقدية تحقق له الاطمئنان على حاضره ومستقبله في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة ، فالإهتمام بالعنصر البشري والرفاه الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع أصبح ذا أهمية قصوى في عصرنا الحاضر كونه يؤثر على الاتجاهات الاقتصادية بالإضافة إلى تأثيره المباشر على النواحي الاجتماعية (الدسوقي وآخرون ، ١٩٩٠: ص١٢٧) ويتجلى هذا الاهتمام بمدى انتشار نظام الضمان الاجتماعي وشموله لشريحة كبيرة من الأفراد في المجتمع.

عرف الإنسان الضمان الاجتماعي منذ وجدت الحياة على ظهر هذه البسيطة، وقد كان بشكله المبسط على هيئة مساعدات تقدم للمعوزين من أفراد الأسرة بعضهم لبعض (أبو شيخة ، ١٩٨٩:ص٢٥) ، ومع مرور الزمن وتطور الحياة يتطور مفهوم الضمان الاجتماعي ليصبح هدفا تسعى إليه الدول لتحقق من خلاله أهدافا أخرى ، وقد تجلى الاهتمام بالضمان الاجتماعي وحماية رفاهية الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ترسبات سيئة انعكست على أداء ونفسية العمال. فجاءت القوانين الاقتصادية والقوانين التأمينية لكي تحفظ حق العامل وتبعد عنه الذل والإهانة وعدم الشعور بالأمان ومن ذلك ما قامت به حكومات الدول من تدخل في سياسات الأسعار والأجور وذلك بفرضها حد أدنى للأجور وحد أعلى للأسعار ، كما عملت الدول بإلزام أصحاب العمل بحفظ حقوق العمال من خلال التأمين عليهم.

أما في الأردن فتأتي مؤسسة الضمان الاجتماعي لتتصدر كافة المؤسسات المعنية بحزم الأمان الاجتماعي ، وقد أنشئت هذه المؤسسة بموجب قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وبوشر بالعمل فيها سنة ١٩٨٠ ، آخذة بمبدأ التدرج في تطبيق أحكام القانون. وترتكز المهام الرئيسية للمؤسسة على المفهوم الأساسي للضمان الاجتماعي الذي هو عبارة عن نظام تأميني شمولي ، يتضمن مجموعة من التأمينات التي تستهدف حماية العامل (المؤمن عليه) من بعض المخاطر التي يتعرض لها ، وذلك عن طريق توفير دخل له في حال فقدانه القدرة على الإنتاج والكسب نتيجة لإصابته في العمل ، أو في حالة عجزه أو شيخوخته بما يحقق الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليه في حياته ولأسرته بعد وفاته (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩:ص٤٠).

ومن أهم الأهداف التي يقوم الضمان الاجتماعي في الأردن على تحقيقها ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. تأمين الحاجات الأساسية للعاملين ولأسرهم وذلك من خلال تأمين دخل ثابت خلال فترة تعطل العامل بشكل مؤقت أو دائم.
٢. تحفيز العاملين على مزيد من الإنتاج وذلك من خلال خلق الاستقرار والأمن النفسي لهم.
٣. إعادة توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.
٤. توطيد العلاقة بين صاحب العمل والعاملين لديه.
٥. زيادة كمية المدخرات في البلد والتي تشجع الاستثمار في مجالات متنوعة ، وبالتالي زيادة الدخل القومي ، مما يعود على المدخرين وعلى كافة أفراد المجتمع بالفائدة.
٦. العمل على تقليل حدة الفقر وذلك من خلال توفير حد أدنى من الدخل للعامل ولأفراد أسرته.

أما عن أهم إنجازات المؤسسة فقد بلغ العدد الكلي للمؤمن عليهم عام ٢٠٠٠ (٣٦٦,٣٣٠) مقارنة مع (٢٨١,٣٣٥) حتى نهاية عام ١٩٩٥ وبزيادة نسبتها ٣٠,٢% ، أما عدد المنشآت المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي فقد بلغ (١٢,٦٥٦) منشأة في عام ٢٠٠٠ وبزيادة مقدارها ٤٢% عن عام ١٩٩٥. أما العدد الكلي للرواتب التقاعدية فقد بلغ (٥١,٤٦٦) راتبا في عام ٢٠٠٠ مقارنة مع (٢٦,٦٠٢) راتبا في عام ١٩٩٥ أي بزيادة مقدارها (٩٣,٥%) . وقد بلغت قيمة إجمالي النفقات على هذه الرواتب (٦٨,١٣١) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٠ وبزيادة نسبتها (١٨٥,٣%) عن نفقات الرواتب التقاعدية خلال عام ١٩٩٥ والتي بلغت (٢٣,٨٧٨) مليون دينار.وفيما يتعلق بموجودات المؤسسة فقد ازدادت من (٧٧,١٥٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥ إلى (١٤٥٧,٦٧٠) في عام ٢٠٠٠ وبزيادة مقدارها ١٧٨,٩%.

وفيما يتعلق بنشاط المؤسسة الاستثماري فإنها تقوم باستثمار الفوائض والاحتياطات المالية في مجالات متنوعة مثل المساهمة في الشركات العاملة في قطاع الصناعة ، البنوك ، العقارات وغيرها ، وذلك حتى تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في المدى المتوسط والطويل الأجل ، وقد ازداد إجمالي استثمارات المؤسسة من (٧٤٤,٦٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٤٥١,٥١) مليون دينار عام ٢٠٠٠ أي بنسبة نمو (٩٤,٩%). وهذا مؤشر هام على مدى أهمية هذه المؤسسة في رفد الاقتصاد الأردني ونموه (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـــدف الدراســة

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل الاقتصادية التـــي تؤثـــر علـــى مؤشـــرات الضمان الاجتماعي في الأردن ، حيث سيتم دراسة أثرها على كل من: استثمارات مؤسســـة الضمان الاجتماعي ، موجودات المؤسسة ، عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي وأخـــيرا نفقات الضمان الإجمالية ، كما وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مؤسسة الضمـــان الاجتماعي كأحد وأهم المؤسسات المحفزة للحركة الاقتصادية في البلد ، وتأتي الدراسة على تحليل بعض من مؤشرات الضمان الاجتماعي ، وتركز على مساهمة استثمارات المؤسســـة الفاعلة في دعم الاستثمار في الأردن ، وأخيرا تهدف الدراسة إلـــى الخـــروج بالتوصيـــات والمقترحات التي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة هذه المؤسسة من أجل تقديـــم الخدمـــة الأمثل للمشتركين بها ومن أجل تطوير العملية الاستثمارية في هذه المؤسسة.

أهميـــــة الدراســـة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها الفاعل في حفـــز وتنمية عجلة الاقتصاد ، حيث تعتبر إيرادات الضمان رافدا هاما لعمليـــة النمـــو فـــي البلـــد (Leora, 2000: p16) وتأتي احتياطات نظام الضمان الاجتماعي في مقدمة المدخـــرات الوطنية ، كما أن لاستثمارات الضمان الاجتماعي دورا كبيرا وفاعلا في تشجيع الاستثمارات الأردنية ، هذا فضلا عن أنها تعمل على رفع مستويات الدخل للفرد والأسرة وتؤثر إيجابيـــا على المقدرة الشرائية للمنتفعين من خدمات الضمان وبالتالي زيـــادة الطلـــب علـــى الســـلع والخدمات ، فللضمان الاجتماعي آثار واضحة على مستوى النشاط الاقتصادي في أي دولـــة وكلما كان النظام مهما وشاملا زادت فاعليته في التأثير على الهيكل الاقتصـــادي للمجتمـــع (Robinson, 1979: p169) ، من هنا فإن دراسة مؤشـــرات الضمـــان الاجتمـــاعي ودراسة العوامل التي تؤثر على هذه المؤشرات تعتبر مصدرا مهما يرشدنا إلى تحقيق النمـــو والتنمية في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت المعالجات الاقتصادية لمؤشرات الضمان الاجتماعي في الأردن محدودة-حسب معرفة الباحث-ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت الضمان الاجتماعي من حيث آثاره الاقتصادية على الأردن ففي دراسة عن دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن (الحلاق وآخرون ، ١٩٩٦: ص٢٣) ، استخدم الباحثون النموذج القياسي التالي لاستقصاء الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات الضمان الاجتماعي على الاستثمارات الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣):

$$I_t = A_0 + A_1 r_t + A_2 K_{t-1} + A_3 R_t + A_4 F_t + u_t^1$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

I_t: صافي الاستثمارات الكلية في الأردن.

r_t : سعر الفائدة السائد.

K_{t-1}: رأس المال القائم في نهاية الفترة لدى المستثمرين.

R_t: استثمارات الضمان الاجتماعي.

F_t: الأرباح الكلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

u_t^1: المتغير العشوائي.

وقد أشارت النتائج الإحصائية إلى أن لاستثمارات الضمان الاجتماعي R دورا كبيرا وإيجابيا في تشجيع وتحقيق الاستثمار الكلي في الأردن ، بينما تساهم أرباح الضمان الاجتماعي F بدور ضئيل وهامشي في تحفيز وتشجيع الاستثمار لذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باستثمارات الضمان الاجتماعي كون هذه المؤسسة أغنى المؤسسات الوطنية في الأردن لرفد الاستثمار.

وهناك دراسة أخرى تناولت بالإضافة إلى أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار كما في الدراسة السابقة- تناولت أثر الضمان الاجتماعي على كل من الاستهلاك ، الادخار وسوق العمل (خصاونة ، ١٩٩٨ : ص٧٤) ، وقد استخدم الباحث ثلاث دوال هي:

١. *دالة الاستثمار:*

$$I_t = a_0 + a_1 RR_t + a_2 r_t + a_3 k_{t-1} + a_4 UF_t + u_{1t}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

I_t : إجمالي الاستثمار في الأردن.

RR_t: استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

r_t: سعر الفائدة في الفترة t.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

k_{t-1} : رأس المال المقدر في الفترة t-1.

UF_t : أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة في الفترة t.

u_{1t} : المتغير العشوائي.

٢. *دالة الاستهلاك:*

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 cont_t + \alpha_2 NGDP_t + \alpha_3 D_t + u_{4t}$$

حيث تعني الرموز التالية مايلي:

C_t: الاستهلاك الإسمي الخاص في الفترة t.

$cont_t$: اقتطاعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد في الفترة t.

$NGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة t.

D_t: المتغير الوهمي ويأخذ قيمة (١) للسنوات ٨٨-٩١ وهي سنوات الأزمة الاقتصادية التي مرت على الأردن وقيمة (٠) لباقي السنوات.

u_4 : المتغير العشوائي.

٣. *دالة لبيان أثر استثمارات الضمان الاجتماعي على حجم العمالة:*

$$L_t = a_0 + a_1 RR_t + u_{1t}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

L_t: حجم العمالة في الفترة t.

RR_t: استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

u_{1t}: المتغير العشوائي.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استثمارات الضمان الاجتماعي وكل من الاستثمار الكلي ، الاستهلاك وحجم العمالة في الأردن ، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير إدارة الاستثمار لدى المؤسسة بحيث تتماشى مع سياسات الاستثمار الحديثة ، كما أوصت بضرورة إيجاد نوع من أنواع التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية في مجال الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للدراسات التي تحدثت عن موضوع الضمان الاجتماعي خارج الأردن فكانت أيضاً محدودة ووصفية في أغلب الأحيان ، ولكن هنالك بعض الدراسات القياسية التي تناولت الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للتأمين الاجتماعي. ففي دراسة في المملكة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربية السعودية بني نموذج قياسي ينظر إلى آثار الضمـــــان علـــى متغـــيرات اقتصاديـــة كالاستثمار والاستهلاك وذلك طبقاً لفرض معين وهو أن الاحتياطات المجمعة من اشـــتراكات التأمينات الاجتماعية يوجه جانب كبير منها بهدف الاستثمار (الدسوقي وآخـــرون ، ١٩٩٠: ص١٣٨) ، وقد شمل هذا النموذج على المعادلات التالية:

١. *دالة الاستهلاك (Consumption function)*

$$C_t = a_0 + a_1(W^p + W^g) + a_2F_t + a_3F_{t-1} + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

C_t: الاستهلاك الإجمالي في الفترة t.

W^p: إجمالي الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص في الفترة t.

W^g: إجمالي الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الحكومي في الفترة t.

F_t: الأرباح الكلية الجارية للقطاع الخاص في الفترة t.

F_{t-1}: الأرباح الكلية الجارية للقطاع الخاص في الفترة السابقة t-1.

a_0: ثابت دالة الاستهلاك.

U_t: الأخطاء العشوائية لدالة الاستهلاك.

٢. *دالة الاستثمار (Investment function)*

$$I_t = b_0 + b_1F_t + b_2F_{t-1} + b_3K_{t-1} + b_4R_t + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

I_t: صافي الاستثمار في الفترة t.

K_{t-1}: رأس المال القائم في للفترة السابقة t-1 .

R_t: احتياطات التأمينات الاجتماعية (reserves).

b_0: ثابت دالة الاستثمار.

٣. *دالة الطلب على العمل (Demand for labour function)*

$$W_t^p = d_0 + d_1Y_t + d_2Y_{t-1} + d_3T + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

W_t^p: الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص في الفترة t.

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

T: المتغير الزمني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

d_0: ثابت دالة الطلب على العمل.

٤. *دالة احتياطات التأمينات الاجتماعية*
(Social insurance reserves function)

$$R_t = e_0 + e_1(W^p+W^\beta) + e_2L_t + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

L_t: حجم العمالة في الفترة t.

e_0: ثابت دالة الاحتياطات.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١. الضمان الاجتماعي يعمل تلقائياً على إعادة توزيع الدخل كما يعمل على امتصاص جزء مهم من الدخل الفردي مما يؤثر على القوة الشرائية للأفراد.

٢. الاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي تتأثر بكل من حجم القوى العاملة و قيمة الأجر المدفوع للعاملين وهذه الاحتياطات بدورها تؤثر على حجم الاستثمار الكلي.

٣. أكد البحث على ضرورة وجود تنسيق كامل بين تخطيط مشروعات الضمان الاجتماعي من ناحية والتخطيط القومي من ناحية أخرى ، وذلك حتى يمكن تطوير الاقتصاد القومي ونظم الضمان الاجتماعي جنباً إلى جنب حيث لكل منهما تأثير على الآخر.

وفي دراسة أخرى عالجت مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريق المعاينة (منيرة بنت عبد الرحمن بن عبد الله ، ١٩٩٨: ص ص١١٨-١٣٤) ، وقد أوصت الدراسة بربط مخصصات الضمان الاجتماعي بمعدلات التضخم في الاقتصاد السعودي وتغيير آلية صرف مخصصات الضمان الاجتماعي لتصبح على أساس شهري بدلاً من صرفها سنوياً ، وأخيراً أوصت الدراسة بإعادة تحديد خط الفقر الفعلي ليتم على غراره تحديد مخصصات الضمان الاجتماعي لتشمل جميع الحاجات الأساسية للإنسان.

وفي دراسة أخرى تناولت العلاقة بين متغيرات الضمان الاجتماعي وبعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٣) وهي فترة طفرة النفط (متولي والدسوقي ، ١٩٩١: ص ص٨٥-٨٦) ، وقد استخدم لذلك الغرض العلاقات الدالية الآتية

$$E_i = f\ (Y,Q,B)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$H_i=\alpha\ (N,W,S)$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

H_i,E_i: المتغير i من متغيرات الضمان الاجتماعي.

والمتغير i يأخذ أحد الاحتمالات التالية: (F, C, L, M, R) حيث:

F: عدد المشتركين الموجودين على رأس العمل.

C: اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

L: تعويضات التأمينات الاجتماعية.

M: تعويضات التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى تعويضات التقاعد المدني.

R : الاحتياطات المجمعة لدى الضمان الاجتماعي.

كما تعني الرموز التالية ما يلي:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

Q: نسبة إنتاج القطاع النفطي إلى الناتج الإجمالي المحلي.

B: نسبة إنتاج قطاعات المباني والتشييدات والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي.

N: عدد الأيدي العاملة في السعودية.

W: متوسط الأجور في السعودية.

S: حجم المدخرات الوطنية.

وكان من أهم نتائج البحث ما يلي:

١. تتأثر مؤشرات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية بكل من العوامل التالية: مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، نصيب القطاع النفطي من هذا الناتج ، الأهمية النسبية لقطاعات التشييد والمباني والخدمات ، وأخيرا مستوى المدخرات الوطنية.

٢. تتأثر قيمة الاشتراكات المجمعة بمتوسط الأجور في المملكة العربية السعودية.

٣. لا تتأثر التعويضات أو الاحتياطات المجمعة بمتوسط الأجور.

٤. احتياطات الضمان الاجتماعي تتأثر بالتقلبات في أسعار الفائدة العالمية إذ أن جزءا كبيرا من هذه الاحتياطات يستثمر خارج البلاد لضيق الطاقة الاستيعابية للمملكة العربية السعودية.

٥. إهمال دراسة المتغيرات الاقتصادية لنظم الضمان الاجتماعي يعتبر مخالفة لواقع الأمور وقصورا في الأبحاث المتعلقة بالتأمين الاجتماعي يعاني منه الفكر العربي والفكر الغربي على حد سواء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسلوب الدراسة والفرضيات

تستخدم الدراسة أسلوب المنهج القياسي التحليلي لتقدير المتغيرات المختلفة التي لها علاقة بموضوع البحث ، وستستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least squares) لتقدير نماذج الانحدار البسيط (Simple Regression Models) ، ونماذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Models) وذلك لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النماذج القياسية المستخدمة ، وقد قمت بهذه الدراسة على أثر دراسة أجريت بالسعودية تقيس تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي (متولي والدسوقي، ١٩٩١) آملة أن أصل إلى نتائج تخدم مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تعتبر من أغنى المؤسسات في الأردن.

أما النماذج التي سيتم تقديرها فهي:

$$IS = a_0 + a_1SUR + a_2RR + a_3IS_{t-1} + U_1 \quad \text{(1)}$$

$$A = b_0 + b_1M + b_2W + b_3Y + U_2 \quad \text{(2)}$$

$$M = c_0 + c_1F + c_2N + U_3 \quad \text{(3)}$$

$$E = d_0 + d_1AE + d_2VC + U_4 \quad \text{(4)}$$

حيث تعني الرموز التالية مايلي:

IS: استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي السنوية.

A: موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي السنوية.

M: عدد المشتركين المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي في كل سنة.

E: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإجمالية السنوية.

SUR: حجم الفائض في مؤسسة الضمان الاجتماعي (إيرادات المؤسسة – نفقاتها).

RR: العائد على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

IS_{t-1}: استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي للسنة السابقة.

W: متوسط الأجر الشهري في الأردن.

Y: الناتج الإجمالي المحلي الإسمي في الأردن.

F: عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي.

N: عدد أفراد القوى العاملة في الأردن.

AE: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإدارية.

VC: قيمة الرواتب التقاعدية التي تصرف إلى المستحقين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتفترض الدراسة بوجود علاقة بين مؤشرات الضمان الاجتماعي و بعض المتغيرات الاقتصادية فالعلاقة بين نظـــام الضمـــان الاجتمـــاعي والمتغـــيرات الاقتصاديـــة متبادلـــة ومنعكسة (Coppini,1979: p11).حيث تفترض الدراســـة أن اســـتثمارات الضمـــان الاجتماعي تعتمد بشكل أساسي على: حجم الفائض المتوفر لدى المؤسســـة ، العـــائد علـــى الاستثمار وأخيرا على استثمارات المؤسسة للسنة السابقة (معادلة رقم ١).

كما تفترض الدراسة أن هناك علاقة بين موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي مـــن جهة والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الأجور وعدد المشتركين بالضمان فـــي الأردن مـــن جهة أخرى (معادلة رقم ٢). أما بالنسبة لعدد المشتركين في الضمان الاجتماعي فتفـــترض الدراسة أن لحجم القوى العاملة وعدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي تـــأثيرا إيجابيـــا على هذا العدد (معادلة رقم ٣).

وأخيراً فإن الدراسة ستقوم بقياس أثر النفقات الإدارية و نفقات الرواتـــب التقاعديـــة على النفقات الإجمالية للمؤسسة (معادلة رقم ٤).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تسلسل الدراسة

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة سيتم تقسيمها إلى خمسة فصول حيث استعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة ، أما الفصل الثاني سيقوم بتحليل الدراسات السابقة و النماذج القياسية التي استخدمت والنتائج الإحصائية التي حصل عليها الباحثون ، ثم يأتي الفصل الثالث ليتخصص بشرح وتفصيل الآلية التي يقوم عليها الضمان الاجتماعي في الأردن من حيث: القانون الذي ترتكز عليه المؤسسة والتعديلات التي أجريت عليه ،خصائصه ، مراحل التطبيق ، تطور كل من استثمارات الضمان الاجتماعي وتقسيماته القطاعية ، قيمة الاشتراكات ، أعداد المشتركين ، أعداد وقيم الرواتب التقاعدية ، أعداد وقيم التعويضات ، إيرادات المؤسسة ، نفقاتها الإدارية والتأمينية وحجم الفائض في المؤسسة ، هذا بعد التطرق إلى مفهوم الضمان الاجتماعي بشكل عام والتعرف على بعض الأنظمة المعمول بها لدى بعض الدول العربية. أما الفصل الرابع فسوف يقوم ببناء النموذج القياسي لتحديد العلاقة بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والمتغيرات الأخرى. ويأتي الفصل الأخير ليلخص النتائج والتوصيات التي سوف يتم التوصل إليها.

مصادر المعلومات

تعتمد هذه الدراسة في الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية وهي مؤسسة الضمان الاجتماعي وتقاريرها السنوية ، كذلك على نشرات مختلفة من البنك المركزي. والملاحق (١) (٢) (٣) (٤) تبين المتغيرات المختلفة التي تشتمل عليها الدراسة وتوثق مصادرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
تحليل الدراسات القياسية السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يستعرض هذا الفصل الدراسات القياسية التي تطرقت إلى موضوع الضمان الاجتماعي ، ويقوم بتحليل النماذج القياسية التي استخدمت والنتائج الإحصائية التي حصل عليها الباحثون والتوصيات التي خرجوا بها.

أولاً: دراسة الحلاق وآخرون في عام ١٩٩٦. دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن ، دراسة قياسية ، ١٩٨٠-١٩٩٣

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات الضمان الاجتماعي على الاستثمارات الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) ، ومن أجل ذلك فقد تم بناء نموذج قياسي (Simultaneous Macro-economic Model) ، يدخل فيه بعض متغيرات الضمان الاجتماعي ومتغيرات اقتصادية أخرى لبيان أثرها جميعاً على الاستثمار الكلي في الأردن. والنموذج المستخدم ينظر إلى استثمارات الضمان بأنها توجه نحو الاستثمار في الاقتصاد الأردني ، وبهذا فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن تجمع مساهمات المشتركين في الضمان وتوجهها نحو أنماط الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية.

الصورة الهيكلية للنموذج (The Structural Form)

يشتمل النموذج على ثلاث معادلات قدرت بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)

١. دالة الاستثمار

وتبين هذه الدالة العلاقة بين صافي الاستثمارات الكلية في الأردن وبين المتغيرات التالية: سعر الفائدة السائد ، رأس المال القائم في نهاية الفترة ، استثمارات الضمان الاجتماعي ، والأرباح الكلية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

$$I_t = A_0 + A_1 r_t + A_2 K_{t-1} + A_3 R_t + A_4 F_t + u_t'$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

I_t : صافي الاستثمارات الكلية في الأردن.

r_t : سعر الفائدة السائد.

K_{t-1} : رأس المال القائم في نهاية الفترة لدى المستثمرين.

R_t : استثمارات الضمان الاجتماعي.

F_t : الأرباح الكلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

u_t^I : المتغير العشوائي.

A_0: ثابت دالة الاستثمار.

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الصافي في الأردن سالبة ، كذلك تفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين رأس المال القائم وصافي الاستثمار سالبة ، بينما من المتوقع أن تكون العلاقة بين صافي الاستثمار في الأردن وكل من استثمارات الضمان الاجتماعي والأرباح الكلية للضمان موجبة.

٢. دالة الطلب على العمل Demand for Labor Function

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الأجور الكلية وبين المتغيرين التاليين : الناتج المحلي الإجمالي لفترة سابقة وحجم العمالة في الأردن.

$$W^T_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 L_t + U_t^W$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

W^T_t: الأجور الكلية المدفوعة من القطاعين العام والخاص

Y_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الفترة السابقة.

L_t: حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني.

U_t^W: المتغير العشوائي.

b_0: ثابت دالة الطلب على العمل.

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين الأجور الكلية المدفوعة من القطاعين والناتج المحلي الإجمالي الجاري موجبة ، بينما تفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين حجم القوى العاملة والأجور الكلية سالبة.

٣. دالة استثمارات الضمان الاجتماعي (Social Security Investment Function)

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين استثمارات الضمان الاجتماعي وبين المتغيرين التاليين: حجم العمالة في الأردن والأجور الكلية المدفوعة من القطاعين العام والخاص.

$$R_t = C_0 + C_1 W_t^T + C_2 L_t + U_t^R$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

R_t: حجم استثمارات الضمان الاجتماعي.

W_t^T: الأجور الكلية المدفوعة.

L_t: حجم القوى العاملة في الأردن.

U_t^R: المتغير العشوائي.

C_0: ثابت دالة استثمارات التأمينات الاجتماعية.

وتتوقع الدراسة أن تكون العلاقة بين حجم استثمارات الضمان الاجتماعي وكل من الأجـــور الكلية وحجم القوى العاملة موجبة.

وقد قام الباحثون بدراسة:

- شرط التمييز (Identification Problem)

حيث وجدوا أن المعادلات الثلاث أكثر من مميزة (over identified)

- شرط الرتبة للتمييز (Rank Condition for Identifiability)

وبالتالي فقد أمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى علـــى مرحلتيـــن (2SLS) لتقديـــر المعادلات قيد الدراسة وكانت النتائج كالتالي:

المعادلة الأولى:

$$I_t = 3018.6 - 196.8r_t - 0.23K_{t-1} + 0.72R_t + 0.008F_t$$

T-value (-1.14) (-15.34) (2.54) (1.42)

D.W=2.1

المعادلة الثانية:

$$W^T_t = 29.8 + 0.64Y_{t-1} - 0.33L_t$$

T-value (1.51) (-2.42)

D.W=1.36

المعادلة الثالثة:

$$R_t = -428.1 + 0.64W_t^T + 0.23L_t$$

T-value (6.01) (1.80)

D.W=1.10

تجدر الملاحظة هنا أن الباحثين لم يوردوا قيمة معـــامل التحديـد $(\overline{R}^2)$ المعـــدل لأي من المعادلات المقدرة السابقة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويمكن ملاحظة الحقائق التالية من نتائج التقدير لنظام المعادلات:

١. العلاقة بين سعر الفائدة و صافي الاستثمار في الأردن سالبة كما افترضت الدارسة ، ولكن هذا الأثر كان ذو معنوية منخفضة حيث بلغت قيمة (ت) (-١,١٤) ، ويمكن تعليل ذلك بأن سعر الفائدة في الأردن تميز بالثبات خلال فترة الدراسة.

٢. العلاقة بين رأس المال القائم وصافي الاستثمار في الأردن سالبة كما توقعت الدراسة ، وتبين أن ٢٣% من رأس المال يتم اهتلاكه سنوياً ، ومن ثم يتم إحلاله ، ويمكن تفسير العلاقة السلبية بين رأس المال القائم وصافي الاستثمار بأنه إذا كان رأس المال كبيراً ، فإن الإضافة له على صورة استثمار سوف تجعله يتناقص.

٣. العلاقة بين استثمارات الضمان الاجتماعي وصافي الاستثمار في الأردن موجبة كما افترضت الدراسة ، وتبين أن معامل استثمارات الضمان الاجتماعي يتمتع بمعنوية جيدة حيث بلغت قيمة (ت) ٢,٤٥، وأن ٠,٧٢% من التغير في صافي الاستثمار يمكن أن تحدث إذا تغيرت استثمارات المؤسسة بمقدار ١%.

٤. العلاقة بين أرباح الضمان الاجتماعي وصافي الاستثمار في الأردن موجبة كما توقعت الدراسة ، وقد بلغت قيمة معامل أرباح الضمان (٠,٠٠٨) ووجد أن هذا الأثر ذو معنوية منخفضة حيث بلغت قيمة (ت) ١,٤٢ ، ويمكن تعليل ذلك بأن أرباح الضمان في غالبيتها توزع على المساهمين على شكل تعويضات والباقي يستثمر.

٥. إن للدخل الأجري الكلي وكذلك حجم القوى العاملة أهمية كبرى كمحددين لاستثمارات الضمان الاجتماعي.

٦. للعمالة تأثيرين متباينين على الاستثمارات في الاقتصاد الأردني:

الأول: أثر إيجابي وذلك من خلال تأثير العمالة مباشرة على استثمارات الضمان التي تشجع بدورها الاستثمار الكلي.

الثاني: أثر سلبي ، حيث تتأثر الأجور الكلية سلبياً بحجم القوى العاملة ، وتؤثر الأجور بدورها على استثمارات الضمان وبالتالي الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني.

وقد أوصت الدراسة أخيراً إلى ضرورة الاهتمام بتوجيه استثمارات الضمان الاجتماعي التوجيه السليم كون المؤسسة العامة للضمان هي أغنى المؤسسات الوطنية كما يشير معامل استثمارات الضمان في معادلة صافي الاستثمارات الذي يمثل دور استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاستثمارات الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: دراسة خصاونة عام ١٩٩٨. الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥) (دراسة قياسية).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥) على المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستثمار، الاستهلاك وسوق العمل.

أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار:

وقد تكون النموذج القياسي من ثلاث معادلات آنية ، وتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وذلك بعد التأكد من مشكلة التمييز (Identification Problem) ، وكانت المعادلات أكثر من مميزة (Over Identified).

والمعادلات هي:

١. دالة الاستثمار

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين إجمالي الاستثمار في الأردن وبين كل من: استثمارات الضمان الاجتماعي ؛ سعر الفائدة ؛ رأس المال المقدر في فترة سابقة ؛ وأرباح الشركات المساهمة غير الموزعة كما يلي:

$$I_t = a_0 + a_1 RR_t + a_2 r_t + a_3 k_{t-1} + a_4 UF_t + u_{1t}$$

حيث تعنى الرموز التالية ما يلي:

I_t : إجمالي الاستثمار في الأردن.

RR_t: استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

r_t: سعر الفائدة في الفترة t.

k_{t-1} : رأس المال المقدر في الفترة السابقة t-1.

UF_t : أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة في الفترة t.

u_{1t} : المتغير العشوائي.

a_0: ثابت دالة الاستثمار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين إجمالي الاستثمار وكل من الاحتياطات النقدية وأرباح الشركات المساهمة غير الموزعة موجبة ، بينما تفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين إجمالي الاستثمار وكل من سعر الفائدة ورأس المال المقدر في الفترة السابقة سالبة.

وقد كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$I_t = 812.3 + 2.6RR_t - 6.4r_t - 0.13k_{t-1} + 0.03UF_t$$

t-ratio (0.88) (1.8) (-0.06) (-0.9) (1.8)***

$(\overline{R}^2) = 0.78$

وقد جاءت نتائج التقدير مطابقة للنظرية الاقتصادية حيث وجد الباحث أن:

١. العلاقة بين الاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي والتي توجه نحو الاستثمار والاستثمار الكلي في الأردن موجبة كما افترضت الدراسة ، ووجد أن زيادة الاحتياطات النقدية بنسبة ١% ستزيد من قيمة الاستثمار الكلي في الأردن بنسبة ٢,٦% وهذه النسبة كبيرة جداً وقد يكون مبالغاً بها ، إلا أنه يمكن اعتبارها كمؤشر على مدى تأثير الاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي على الاستثمار الكلي في الأردن

٢. وأما العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة فهي سالبة ، وتبين أن معامل سعر الفائدة ذو معنوية منخفضة جداً حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٠٦ وهذا يعزى للثبات النسبي لمعدل سعر الفائدة في الأردن على طول فترة الدراسة.

٣. العلاقة بين رأس المال المقدر والاستثمار سالبة ، حيث تبين أنه إذا ازداد رأس المال المقدر بقيمة ١% فإن الاستثمار سوف ينخفض بمقدار ٠,١٣% ، ووجد أن معامل رأس المال المقدر يتمتع بمعنوية منخفضة حيث بلغت قيمة (ت) ٠,٩ ، ويمكن تعليل العلاقة السالبة بين رأس المال والاستثمار بأن رأس المال يتعرض للاهتلاك سنوياً ومن ثم يتم إحلاله من جديد وبالتالي فإن إضافة استثمار إلى رأس المال المقدر تجعله يتناقص تدريجياً.

٤. العلاقة بين أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة والاستثمار الكلي موجبة كما توقعت الدراسة ، وتبين أن زيادة الأرباح غير الموزعة بنسبة ١% تعني زيادة الاستثمار بنسبة ٠,٠٣% ، كما وجد أن معامل الأرباح ذو معنوية مقبولة حيث بلغت قيمة (ت) ١,٨.

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. دالة الأجور الإسمية:

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الأجور الإسمية وبين كل من الدخل المحلي الإجمـــالي الإسمي وحجم القوى العاملة كما يلي:

$$NW_t = b_0 + b_1 NGDP_t + b_2 L_t + U_{2t}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

NW_t: الأجور الإسمية بالأسعار الجارية في الفترة t.

NGDP: الدخل المحلي الإجمالي الإسمي بالأسعار الجارية في الفترة t.

L_t: حجم القوى العاملة في الفترة t.

U_{2t}: المتغير العشوائي.

b_0: ثابت دالة الأجور الإسمية.

وتتوقع الدراسة أن تكون العلاقة بين الأجور الإسمية والدخل المحلـــي الإجمـــالي الإســـمي موجبة.

وقد كانت النتائج كما يلي:

$$NW_t = -104.88 + 0.34NGDP_t + 0.33L_t$$
$$\text{t-ratio} \quad (-1.8) \quad (6.044) \quad (1.063)$$
$$(\bar{R}^2) = 0.99$$

وتشير النتائج إلى أن كل من الدخل المحلي الإجمالي وعدد العمال له علاقة إيجابية بالأجور الإسمية ، وتبين أن ٠,٣٤% من التغير في الأجور الإسمية يمكن أن تحدث إذا تغير الدخل المحلي الإجمالي الإسمي بمقدار ١% ، وأن ٠,٣٣% من التغير في الأجور الإســـمية يمكن أن تحدث إذا تغير حجم القوى العاملة بمقدار ١% ، ووجد أن معامل الدخـــل المحلـــي الإجمالي الإسمي ذو معنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ٦,٠٤٤ ، بينما معامل حجم القـــوى العاملة يتمتع بمعنوية منخفضة حيث بلغت قيمة (ت) ١,٠٦٣.

٣. دالة استثمارات الضمان الاجتماعي.

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي وكل من الأجـور الإسمية وحجم القوى العاملة كما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$RR_t = e_0 + e_1 NW_t + e_2 L_t + U_{3t}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

RR_t: استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t

NW_t: الأجور الإسمية بالأسعار الجارية في الفترة t.

L_t: حجم القوى العاملة في الفترة t.

U_{3t}: المتغير العشوائي.

E_0: ثابت دالة استثمارات الضمان الاجتماعي.

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين الاحتياطات النقدية وكل من الأجور الإسمية وحجم القوى العاملة موجبة.

وقد كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$RR_t = -331.16 + 0.41NW_t + 0.38L_t$$
$$\text{t-ratio} \quad (-4.6) \qquad (2.5) \qquad (1.02)^*$$
$$(\bar{R}^2) = 0.96$$

يلاحظ أن الباحث لم يذكر قيمة D.W

وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الاحتياطات النقدية وكل من الأجور الإسمية وعدد الأيدي العاملة كما افترضت الدراسة حيث تبين أن زيادة الأجور الإسمية بنسبة ١% تعني زيادة استثمارات الضمان بقيمة ٠,٤١% ، وأن زيادة حجم القوى العاملة بنسبة ١% ستزيد من استثمارات الضمان بنسبة ٠,٣٨%. ووجد أن معامل الأجور الإسمية يتمتع بمعنوية جيدة حيث بلغت قيمة (ت) ٢,٥ ، بينما يتمتع معامل حجم القوى العاملة بمعنوية منخفضة حيث بلغت قيمة (ت) ١,٠٢.

*ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك:

وقد تم الاعتماد على معادلة خط انحدار متعدد ، حيث يكون فيه الاستهلاك كمتغير تابع ويكون كل من اقتطاعات الضمان الاجتماعي والناتج المحلي الإجمالي الإسمي كمتغيرات مستقلة ، كما تم أخذ متغير وهمي (Dummy Variable) كمتغير مستقل بقيمة (١) للسنوات ٨٨-٩١ وهي سنوات الأزمة الاقتصادية التي مرت على الأردن وقيمة (٠) لباقي السنوات وذلك كما يلي:

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 cont_t + \alpha_2 NGDP_t + \alpha_3 D_1 + u_{4t}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

C_t: الاستهلاك الإسمي الخاص في الفترة t

$cont_t$: اقتطاعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد في الفترة t

$NGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة t

D_1: المتغير الوهمي.

u_{4t} : المتغير العشوائي.

α_0 : ثابت دالة الاستهلاك.

وقد تم أخذ اللوغاريثم الطبيعي للدالة لتصبح كما يلي:

$$Ln\ C_t = \alpha_0 + \alpha_1 Ln\ cont_t + \alpha_2\ Ln\ NGDP_t + \alpha_3\ Ln\ D_1 + u_{4t}$$

وقد تم تحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد إلى القيمة الحالية الصافية (NPV) وذلك للحفاظ على القيمة الحقيقية لقيمة الاشتراكات مع مرور الزمن.

وتتوقع الدراسة أن تكون العلاقة بين اقتطاعات الضمان الاجتماعي والاستهلاك إما موجبة أو سالبة ، كما تتوقع أن تكون العلاقة بين الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي الإسمي موجبة.

وكانت النتائج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كما يلي:

$$Ln\ C_t = 1.5 + 0.12 Ln\ NPV + 0.7\ Ln\ NGDP_t - 0.06\ Ln\ D_1$$

t-ratio (4.99) (2.996) (14.82) (-2.22) *

$(\bar{R}^2) = 0.97$

يلاحظ أن الباحث لم يذكر قيمة D.W

---

*ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه النتائج تشير إلى ما يلي:

١. العلاقة بين الاستهلاك و الاقتطاعات التي يدفعها الفرد للضمان الاجتماعي موجبة. وقد فسر الباحث العلاقة الإيجابية بين الاستهلاك والاشتراك الذي يدفعه الفرد للضمان الاجتماعي بأن هذا الاشتراك هو بمثابة ادخار اجباري لصالح الفرد وهذا يؤدي إلى تخفيض الادخار الخاص ، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه مبالغ الادخار الخاص نحو الاستهلاك وبالتالي زيادته ، هذا فضلا على أن الضمان الاجتماعي يشكل مصدرا هاما لاطمئنان الأفراد لمستقبلهم وبالتالي توجههم نحو زيادة الاستهلاك الحاضر بدلا من الادخار. حيث تبين من خلال النتائج أن زيادة هذه الاقتطاعات بنسبة ١% ستزيد الاستهلاك بنسبة ٠,١٢% ، ووجد أن معامل اقتطاعات الضمان يتمتع بمعنوية جيدة حيث بلغت قيمة (ت) ٢,٩٩.

٢. العلاقة بين الاستهلاك والدخل المحلي الإجمالي الإسمي موجبة بحيث إذا ازداد الدخل المحلي بنسبة ١% فإن الاستهلاك سيزيد بنسبة ٠,٧% ، ووجد أن معامل الدخل المحلي الإجمالي الإسمي يتمتع بمعنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ١٤,٨٢

أثر الضمان الاجتماعي على حجم العمالة

وقد تكون النموذج من معادلة خط انحدار بسيط (Simple Regression) ، بحيث يكون حجم العمالة كمتغير تابع وتكون استثمارات الضمان الاجتماعي كمتغير مستقل وذلك كما يلي:

$$L_t = a_0 + a_1 RR_t + u_{lt}$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

L_t: حجم العمالة في الفترة t.

RR_t : استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

u_{lt} :المتغير العشوائي.

a_0: ثابت حجم العمالة.

وتتوقع الدراسة أن تكون العلاقة بين حجم العمالة واستثمارات الضمان الاجتماعي موجبة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد كانت نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كما يلي:

$$L_t = 403.3 + 0.7RR_t$$
$$\text{t-ratio } (27.4) \quad (18.2)^*$$
$$(\bar{R}^2) = 0.95$$

يلاحظ أن الباحث لم يذكر قيمة D.W

وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين استثمارات الضمان الاجتماعي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة استثمارات الضمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسيعه وبالتالي زيادة الطلب على العمال مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة في الاقتصاد. وتبين أن زيادة استثمارات الضمان الاجتماعي بنسبة ١% ستزيد من حجم العمالة بنسبة ٠,٧% ، ووجد أن معامل استثمارات الضمان الاجتماعي يتمتع بمعنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ١٨,٢.

وأخيرا فقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

١. تطوير إدارة الاستثمار بحيث تتماشى مع سياسات الاستثمار الحديثة وذلك عن طريق وضع البرامج التدريبية وتدريب الكوادر الموجودة لدى المؤسسة بالإضافة إلى تشكيل لجنة خاصة بشؤون الاستثمار.
٢. إيجاد نوع من أنواع التنسيق بين أنظمة الضمان الاجتماعي لدى الدول العربية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات.

---

*ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: دراسة الدسوقي وآخرون عام ١٩٩٠. نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وذلك باستخدام بيانات الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٤ ، أي أن الدراسة تحوي على ١٢مشاهدة وذلك بسبب عدم توفر البيانات ، ولأجل ذلك فقد بني نموذج قياسي إجمالي آني (Simultaneous Macro-Economic Model) يدخل في تكوينه أحد أهم متغيرات الضمان الاجتماعي ، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية الأخرى ، وهذا النموذج ينظر إلى مشاركة متغيرات الضمان الاجتماعي طبقا لفرض معين ، وهو أن الاحتياطات المجمعة من اشتراكات التأمينات الاجتماعية يوجه جانب كبير منها بهدف الاستثمار ، لذلك فإنها يجب أن تدخل كأحد المتغيرات التفسيرية الأساسية في معادلة الاستثمار.

الصورة الهيكلية للنموذج

يشتمل هذا النموذج على مجموعتين من المعادلات هما:

١. مجموعة المعادلات السلوكية (Behavioral Equations)

وتتكون من أربع معادلات هي:

١. *دالة الاستهلاك (Consumption function)*

وهذه الدالة تصف الاستهلاك الإجمالي كدالة خطية ، عناصرها هي: إجمالي الأجور في القطاعين العام والخاص ، الأرباح الجارية ، الأرباح الجارية بفترة إبطاء واحدة وذلك كما في المعادلة التالية:

$$C_t = a_0 + a_1(W^p + W^g) + a_2F_t + a_3F_{t-1} + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

C_t: الاستهلاك الإجمالي في الفترة t

W^p: إجمالي الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص في الفترة t

W^g: إجمالي الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الحكومي في الفترة t

F_t: الأرباح الكلية الجارية للقطاع الخاص في الفترة t

a_0: ثابت دالة الاستهلاك

© Arabic Digital Library Yarmouk University

U_t: الأخطاء العشوائية لدالة الاستهلاك

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الأجور المدفوعة من القطاعين الخاص والحكومي والأرباح الكلية الجارية للقطاع الخاص) والمتغير التابع (الاستهلاك) موجبة.

٢. *دالة الاستثمار (Investment function)*

وتفترض هذه الدالة أن صافي الاستثمار يعتمد على الأرباح الجارية وبفترة إبطاء ، رأس المال القائم للسنة السابقة وعلى احتياطات التأمينات الاجتماعية وذلك كما في المعادلة التالية:

$$I_t = b_0 + b_1 F_t + b_2 F_{t-1} + b_3 K_{t-1} + b_4 R_t + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

I_t: صافي الاستثمار في الفترة t.

K_{t-1}: رأس المال القائم للسنة السابقة.

R_t: احتياطات التأمينات الاجتماعية (reserves).

b_0: ثابت دالة الاستثمار.

وتتوقع الدراسة أن تكون العلاقة بين صافي الاستثمار وكل من الأرباح الجارية واحتياطات التأمينات الاجتماعية موجبة ، كما تفترض أن العلاقة بين صافي الاستثمار ورأس المال القائم للسنة السابقة سالبة.

٣. *دالة الطلب على العمل (Demand for labour function)*

وتوضح هذه الدالة أن الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص تتوقف على الناتج الكلي الجاري وبفترة إبطاء ، كما تتوقف على الاتجاه الزمني وذلك بسبب الطفرة التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٤وذلك كما يلي:

$$W_t^p = d_0 + d_1 Y_t + d_2 Y_{t-1} + d_3 t + U_t$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

W_t^p: الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص في الفترة t

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t

t: المتغير الزمني

d_0: ثابت دالة الطلب على العمل

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين الأجور المدفوعة بوساطة القطاع الخاص وبين الناتج الكلي الجاري موجبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. دالة احتياطات التأمينات الاجتماعية *(Social insurance reserves function)*

وهذه الدالة توضح أن احتياطات التأمينات الاجتماعية تعتمد على إجمالي الأجور من جهة وعلى حجم قوة العمل من جهة أخرى.

$$R_t = e_0 + e_1(W^p + W^g) + e_2 L_t + U_t$$

حيث:

L_t: حجم العمالة في الفترة t .

e_0: ثابت دالة الاحتياطات.

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين احتياطات التأمينات الاجتماعية وإجمالي الأجور موجبة.

٢. مجموعة المعادلات التعريفية
(Definitional Equations)

وتتضمن المتطابقات الثلاث التالية:

(١) متطابقة الدخل القومي

$$Y_t = C_t + I_t + G_t$$

حيث ترمز G_t إلى الإنفاق الحكومي

(٢) متطابقة الأرباح الكلية للقطاع الخاص وتعرفها على أنها الفرق بين العائد (والعائد هنا على مستوى الاقتصاد القومي هو الناتج الكلي) وبين التكلفة وهي ممثلة هنا بأجور القطاع الخاص وضرائب الأعمال

$$F_t = Y_t - W_t^p - T_t$$

حيث ترمز T_t إلى الضريبة

(٣)متطابقة صافي الاستثمار وتعرفه على أنه التغير في رأس المال القائم

$$K_t = K_{t-1} + I_t$$

نتائج التقدير

لتقدير المعادلات السلوكية فقد استخدم الباحثون طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين ، وذلك بعد التحقق من شرطين هما:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- شرط التمييز (Identification Problem)

حيث أن المعادلات أكثر من مميزة (over identified)

- شرط الرتبة للتمييز (Rank Condition for Identifiability)

وكانت النتائج كالآتي:

1. $C_t = 18.86 + 0.72(W^p+W^g) + 0.06F_t + 0.21F_{t-1}$

Standard error (0.09) (0.12) (0.06)

$R^2=0.86$

2. $I_t = 9.16 + 0.19F_t + 0.40F_{t-1} - 0.12K_{t-1} + 0.15R_t$

Standard error (0.15) (0.14) (0.04) (0.06)

$R^2=0.89$

3. $W_t^p = 5.14 + 0.53Y_t + 0.15Y_{t-1} + 0.12t$

Standard error (0.07) (0.07) (0.05)

$R^2=0.91$

4. $R_t = 3.28 + 0.46(W^p+W^g) + 0.41L_t$

Standard error (0.08) (0.07)

$R^2=0.88$

ويمكن ملاحظة الحقائق التالية من نتائج تقدير نظام المعادلات (System of Equations):

١. العلاقة بين الدخل الأجري الكلي والاستهلاك موجبة ، حيث تبين أن تغير الدخل الأجري بمقدار ١% سيغير الاستهلاك بمقدار ٠,٧٢%.

٢. العلاقة بين الدخل الربحي والاستهلاك موجبة ، حيث تبين أن تغير الدخل الربحي بمقدار ١% سيغير الاستهلاك بمقدار ٠,٧٢% وهذه العلاقة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالعلاقة بين الدخل الربحي بفترة سابقة والاستهلاك ، حيث وجد أن تغير الدخل الربحي في الفترة السابقة بمقدار ١% سيغير الاستهلاك بمقدار ٠,٢١%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. العلاقة بين الاستثمار وكل من الدخل الربحي والدخل الربحي لفترة سابقة موجبة ، حيث تبين أن زيادة الدخل الربحي بنسبة ١% ستزيد من صافي الاستثمار بنسبة ٠,١٩% ، وأما زيادة الدخل الربحي للفترة السابقة بنسبة ١% ستزيد من صافي الاستثمار بنسبة ٠,٤٠% ، وهذا يعني أن الدخل الربحي للفترة السابقة له تأثير أقوى على الاستثمار من الدخل الربحي للفترة الحالية.

٤. العلاقة بين رأس المال القائم وصافي الاستثمار سالبة حيث أظهرت النتائج أن ٠,١٢ من رأس المال يتم اهتلاكه سنويا ومن ثم يجب أن يتم إحلاله.

٥. العلاقة بين احتياطات التأمينات الاجتماعية والاستثمار موجبة حيث وجد أن زيادة احتياطات التأمينات الاجتماعية بنسبة ١% ستزيد صافي الاستثمار بنسبة ٠,١٥%.

٦. العلاقة بين الأجور المدفوعة في القطاع الخاص وكل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية والناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة موجبة ، حيث تبين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة الأجور المدفوعة بنسبة ٠,٥٣% ، وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة بنسبة ١% سيزيد من الأجور المدفوعة بنسبة ٠,١٥%.

٧. العلاقة بين احتياطات التأمينات الاجتماعية والدخل الأجري الكلي موجبة ، حيث وجد أن زيادة الدخل الأجري الكلي بنسبة ١% ستزيد من احتياطات التأمينات الاجتماعية بنسبة ٠,٤٦%.

٨. العلاقة بين احتياطات التأمينات الاجتماعية وحجم القوى العاملة موجبة ، حيث أظهرت الدراسة أن زيادة حجم القوى العاملة بنسبة ١% ستزيد من احتياطات التأمينات الاجتماعية بنسبة ٠,٤١%.

وعلى ضوء هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بما يلي:

١) يجب أن تكون التغطية الشاملة هي الهدف النهائي لنظم الضمان الاجتماعي ، فكلما كان النظام عاما وشاملا كلما زادت فاعليته في التأثير على العوامل الاقتصادية بدرجة أكبر ، ويجب أن يكون التخطيط في الدولة قائما على أساس هذا الهدف.

٢) ضرورة وجود تنسيق كامل بين تخطيط مشروعات الضمان الاجتماعي من ناحية والتخطيط القومي من ناحية أخرى ، وذلك حتى يمكن تطوير الاقتصاد القومي ونظم الضمان الاجتماعي جنبا إلى جنب ، حيث لا يمكن إهمال تأثير كل منهما على الآخر.

٣) ضرورة ووجوب استخدام النماذج القياسية في دراسة مؤشرات الضمان الاجتماعي وذلك لأهمية المكانة الاقتصادية لهذا القطاع بالنسبة لمجمل عناصر الاقتصاد القومي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رابعا: دراسة متولي وآخرون عام ١٩٩١. تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي.

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين متغيرات الضمان الاجتماعي وبعض المتغيرات المهمة في السعودية وذلك خلال فترة طفرة النفط (١٩٧٣-١٩٨٣) ، ولأجل ذلك فقد تم بناء النماذج القياسية الفردية التي تخدم هدف الدراسة ، كما استخدم الباحثون بعض المعادلات الآنية لدراسة وتحديد أثر التغذية العكسية.

الصورة الهيكلية للنموذج

$$E_i = a_0 + a_1 Y + a_2 Q + a_3 B + U$$
$$H_i = b_0 + b_1 N + b_2 W + b_3 S + U$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

E_i : المتغير i من متغيرات الضمان الاجتماعي.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

Q : نسبة إنتاج القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

B : نسبة إنتاج قطاعات المباني والتشييدات والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

H_i : المتغير i من متغيرات الضمان الاجتماعي باستثناء عدد المشتركين الموجودين على رأس العمل.

N : عدد المشتركين الموجودين على رأس العمل.

W : متوسط الأجور في السعودية.

S : حجم المدخرات الوطنية.

أما متغيرات الضمان الاجتماعي(E_i) فتشمل:

N: عدد المشتركين الموجودين على رأس العمل.

C: اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

L: تعويضات التأمينات الاجتماعية.

M: تعويضات التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى تعويضات التقاعد المدني.

R : الاحتياطات المجمعة لدى الضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتفترض الدراسة أن تكون إشارات جميع معاملات التفاضل الجزئية للمتغـــيرات المســـتقلة بالنسبة للمتغيرات التابعة موجبة.

ولقد قام الباحثون بقياس العلاقات الدالية السابقة باستخدام نماذج قياسية فردية وذلك بعد تحويلها إلى نماذج شبه لوغارثمية ، بحيث تشير إلى نمو مستمر في متغـــيرات التـــأمين الاجتماعي مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وكانت نتائج العلاقة الدالية الأولى كما يلي:

$$\text{Ln } N_t = -10.169 + 0.00000286Y + 7.715Q + 11.995B$$
t-ratio (-3.303) (12.629) (2.450) (3.466)
$R^2 = 0.988$, F = 196.9, D.W. = 2.105

$$\text{Ln}C_t = -18.3555 + 0.00000668Y + 21.980Q + 29.818B$$
t-ratio (-1.266) (6.270) (2.487) (1.880)
$R^2 = 0.945$, F = 40.0, D.W. = 1.757

$$\text{LnL} = -50.380 + 0.0000080Y + 48.169Q + 62.144B$$
t-ratio (-5.739) (12.427) (5.381) (6.298)
$R^2 = 0.989$, F = 210.0, D.W. = 2.008

$$\text{LnM} = -21.330 + 0.0000025Y + 26.995Q + 32.135B$$
t-ratio (-6.351) (10.317) (7.883) (8.526)
$R^2 = 0.986$, F = 167.5, D.W. = 1.762

$$\text{LnR} = -39.207 + 0.0000071Y + 43.370Q + 54.748B$$
t-ratio (-3.27) (8.06) (3.548) (4.062)
$R^2 = 0.972$, F = 82.1, D.W. = 1.495

ويتضح من النتائج الإحصائية أعلاه أن العلاقة بين متغيرات الضمان الاجتمـــاعي المختلفة (عدد المشتركين ، الاشتراكات ، التعويضات ، الاحتياطات) والمتغيرات الاقتصاديـة المختلفة (الدخل القومي ، قطاع النفط وقطاعات البناء والتشييد والخدمات) موجبة كما توقعت الدراسة ، كما أظهرت الدراسة أن معظم معاملات المتغيرات المستقلة تتمتع بمعنوية عالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما النموذج الثاني فقد أعطى النتائج التالية:

$$\text{Ln } C = 32.858 + 3.801 \text{Ln } N + 3.855 \text{Ln } W + 0.472 \text{Ln } S$$
t-ratio (2.480) (4.278) (2.250) (2.017)
$R^2 = 0.982$, $F = 125.7$, D.W. = 2.573

$$\text{Ln } L = -9.555 + 2.057 \text{Ln} N + 0.861 \text{Ln } W + 0.580 \text{Ln } S$$
t-ratio (-1.051) (3.373) (0.735) (3.568)
$R^2 = 0.995$, $F = 497.8$, D.W. = 1.323

$$\text{Ln } M = -3.572 + 2.71 \text{Ln } N + 0.70591 \text{Ln } W + 0.449 \text{Ln } S$$
t-ratio (-0.450) (3.373) (0.735) (3.568)
$R^2 = 0.970$, $F = 14.6$, D.W. = 1.711

$$\text{Ln } R = +12.312 + 2.746 \text{Ln } N - 1.452 \text{Ln } W + 0.697 \text{Ln } S$$
t-ratio (0.851) (2.829) (-0.779) (2.728)
$R^2 = 0.966$, $F = 65.6$, D.W. = 1.779

ويمكن ملاحظة ما يلي من النتائج الإحصائية أعلاه:

١. العلاقة بين عدد المشتركين على رأس العمل وكل من: الاشتراكات المجمعة ، الاحتياطات والتعويضات موجبة ، وأظهرت الدراسة أن معامل المتغير N (عدد المشتركين) كان ذا معنوية جيدة في كل معادلة من المعادلات.

٢. العلاقة بين متوسط الأجور والاشتراكات المجمعة موجبة ، بينما العلاقة بين متوسط الأجور وكل من الاحتياطات المجمعة والتعويضات الممنوحة سالبة.

٣. العلاقة بين مستوى المدخرات الوطنية وكل من: الاشتراكات المجمعة ، التعويضات والاحتياطات موجبة ، وهذا يدل على أن زيادة ميل الأفراد للادخار تزيد من إقبالهم على الضمان الاجتماعي.

كما قام الباحثون في هذه الدراسة باختبار العلاقة الآنية بين نظام الضمان الاجتماعي والمتغيرات الاقتصادية وذلك لتبيان العلاقة العكسية (Feedback-Effects) بين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتياطات الضمان من جهة والدخل القومي من جهة أخرى، وقد استخدم الباحثون النمـــوذج الآتي للمعادلات الآنية:

$$R_t = a_0 + a_1 Y_t + a_2 Q + a_3 r_t + u_1$$
$$Y_t = b_0 + b_1 R_t + b_2 X_t + b_3 Y_{t-1} + u_2$$
$$Q_t = c_0 + c_1 R_t + c_2 G_t + u_3$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

R : الاحتياطات المجمعة للتأمينات الاجتماعية.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

Q : معدل التغير في قيمة إنتاج القطاع غير النفطي.

r_1 : سعر الفائدة العالمي.

X_t : صادرات النفط.

Y_{t-1} : الناتج الإجمالي في الفترة السابقة.

G : معدل التغير في الإنفاق الحكومي.

U_1, u_2, u_3 : أخطاء الانحدار.

وتفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين الاحتياطات المجمعة للتأمينات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث أن زيادة الدخل تعني زيادة الاشتراكات وهذا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات التي توجه نحو الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الحركة الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل.

وبعد التأكد أن كل المعادلات مميزة (Identified) وذلك باستخدام الشرط الرتبي (Rank Conditon) فقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وكانت النتائج كالآتي:

$$R_t = 48.754 + 0.019 Y_t + 28.126 Q + 1.203\ r_t$$
t-ratio (3.306) (2.849) (1.901) (2.506)
$R^2 = 0.878$, $F = 16.838$, D.W. = 2.185

$$Y_t = 49.421 + 25.009 R_t + 1.934 X_t + 0.689 Y_{t-1}$$
t-ratio (2.723) (2.848) (6.247) (2.227)
$R^2 = 0.9975$, $F = 937.0$, D.W. = 0.157

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتياطات الضمان من جهة والدخل القومي من جهة أخرى، وقد استخدم الباحثون النمـــوذج الآتي للمعادلات الآنية:

$$R_t = a_0 + a_1 Y_t + a_2 Q + a_3 r_t + u_1$$
$$Y_t = b_0 + b_1 R_t + b_2 X_t + b_3 Y_{t-1} + u_2$$
$$Q_t = c_0 + c_1 R_t + c_2 G_t + u_3$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

R : الاحتياطات المجمعة للتأمينات الاجتماعية.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

Q : معدل التغير في قيمة إنتاج القطاع غير النفطي.

r_t : سعر الفائدة العالمي.

X_t: صادرات النفط.

Y_{t-1} : الناتج الإجمالي في الفترة السابقة.

G: معدل التغير في الإنفاق الحكومي.

U_1, u_2, u_3 : أخطاء الانحدار.

وتفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين الاحتياطات المجمعة للتأمينات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث أن زيادة الدخل تعني زيادة الاشتراكات وهذا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات التي توجه نحو الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الحركة الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل.

وبعد التأكد أن كل المعادلات مميزة (Identified) وذلك باستخدام الشرط الرتبي (Rank Conditon) فقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وكانت النتائج كالآتي:

$$R_t = 48.754 + 0.019Y_t + 28.126Q + 1.203\ r_t$$
t-ratio (3.306) (2.849) (1.901) (2.506)
$R^2 = 0.878$, $F = 16.838$, D.W. = 2.185

$$Y_t = 49.421 + 25.009R_t + 1.934X_t + 0.689Y_{t-1}$$
t-ratio (2.723) (2.848) (6.247) (2.227)
$R^2 = 0.9975$, $F = 937.0$, D.W. = 0.157

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الضمان الاجتماعي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمان الاجتماعي في الأردن

مقدمة

تسعى الدول إلى توفير أسباب الحياة الكريمة لمواطنيها ، وتتوسل إلى ذلك بمختلف السبل والوسائل التي تسمح بها أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل من بين هذه الوسائل وضع وتطبيق نظم الضمان الاجتماعي التي تستهدف تعزيز الطمأنينة والاستقرار والأمان للفرد والأسرة والمجتمع (عيسى ، ١٩٨٩: ص٧).

فللضمان الاجتماعي أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، كما أن تطبيق هذا النظام يعتمد على بلوغ الاقتصاد والموارد الوطنية قدرا كافيا من النمو يمكن من تغطية نفقات حماية المخاطر التي يتعرض لها الأفراد في المجتمع ، ويكون نظام الضمان الاجتماعي تبعا لذلك مرآة للمستوى الذي بلغه الاقتصاد سواء في مضمونه أو في ميدان تطبيقه (حربية ، ١٩٩٧: ص١١٥).

ولأهمية الدور الذي يلعبه الضمان الاجتماعي سنتعرض في هذا الفصل إلى مناقشة مفهوم الضمان الاجتماعي بشكل عام وفقا لآراء مختلفة ، مفهوم الضمان الاجتماعي في الإسلام ، أمثلة على بعض نظم الضمان الاجتماعي في الدول العربية ، ثم سنركز على الضمان الاجتماعي في الأردن من حيث نشأته ، خصائصه ، مراحل تطبيقه ، وأخيرا بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمؤسسة الضمان الاجتماعي.

معنى الضمان الاجتماعي

يعرف الضمان الاجتماعي بطرق متعددة تختلف من باحث لآخر، وتأتي عبارة الضمان الاجتماعي من تعريب Social Security في الولايات المتحدة وترادفها عبارة مساعدة وطنية في بريطانيا National Assistance ، وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في التشريع الأمريكي عام ١٩٣٥ في عهد الرئيس روزفلت وسمي بالقانون الأمريكي للضمان الاجتماعي Social Security American Act ، وقد وضع لمساعدة الشيوخ والعاطلين عن العمل وذلك بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٢٩ (لطفي ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٥) ، وقد تم تداول هذا المصطلح فيما بعد في تشريعات كافة بلدان العالم وانتقل إلى مواثيق المنظمات الدولية كميثاق الأطلنطي عام ١٩٤١ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتحدة عام ١٩٤٨ والذي يشير إلى أن لكل إنسان بصفته عضوا في المجتمع الحق في ضمان معيشته وأن له الحق في مستوى لائق من المعيشة لتأمين صحته وسعادته هو وأفراد عائلته من حيث الغذاء والكساء والخدمات الطبية وفي حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة (حمدان ، ١٩٧٨: ص١٤-١٦).

أما الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فتعرف الضمان الاجتماعي بأنه نظام يقدم بمقتضاه أي مساعدات أو مزايا لمن يحتاجونها ، أو من هم في حالة موجبة لتغطية هذه الحاجة وذلك بموجب نظام التأمين أو المساعدات الاجتماعية ، كما تشمل كذلك أي خدمات أو مساعدات تقدم لمحتاجيها بمقتضى نظم الوقف الخيري أو أعمال البر أو غير ذلك وتكون هذه النظم إما اشتراكية أو غير اشتراكية (أي سواء يدفع فيها اشتراك أو لا يدفع) (مصر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٥٧: ص٩).

ويمكن تلخيص الضمان الاجتماعي بأنه: جميع الخدمات أو المساعدات أو المزايا التي تقدم عن طريق التأمين أو تنظيم المساعدات الاجتماعية التي تحول من موارد الدولة للمحتاجين أو المستحقين لها في الحالات الموجبة لتقديمها (الحوات ، ١٩٩٠: ص٤١-٤٢).

ويمكن الإشارة للضمان الاجتماعي من حيث الغرض الذي وجد من أجله ، "الغرض الرئيسي من الضمان الاجتماعي هو ضمان التحرر من الفاقة والعوز ، وذلك بإمداد الأشخاص الذين أصبحوا منقطعين عن العمل بصفة مؤقتة أو دائمة وليس لديهم دخل كاف للإنفاق على معيشتهم أو الصرف على خدماتهم الرئيسة (سيف الإسلام ، ١٩٨٢: ص١١).

ويعرف آخرون الضمان الاجتماعي بأنه جميع الخطوات التي تم اتخاذها للتخلص من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصيب الأفراد
(Queisser & Schmidt, 1995: p273)

ويمكن تعريف الضمان الاجتماعي بأنه النظام الذي تضعه الدولة مراعية ميزانيتها من أجل حماية أفرادها من الأمراض ، الفقر ، الحاجة. وبمقتضاه يستحق الأفراد مبالغ نقدية وخدمات عينية في حالات خاصة وبشروط معينة وذلك مقابل اشتراكات أو بدونها (El- Said, 1980, P8).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بينما تشير منظمة العمل الدولية (ILO) إلى الظروف والتقلبات التي تعتبر من مظاهر عدم وجود استقرار نفسي وتستوجب وجود ضمان اجتماعي للأفراد وهذه الظروف هي: المرض ، البطالة ، الشيخوخة ، إصابات العمل ، العبء الأسري ، موت المعيل .(Gans, 1996:p44)

مما سبق ، يمكن ملاحظة أن التعاريف تدور كلها نحو نفس المفهوم ونفس الهدف ، وهو أن الضمان الاجتماعي نظام تكاملي شامل تقوم به الدولة بهدف حماية الأفراد في المجتمع من المخاطر التي قد يتعرضون لها والتي تؤدي إلى حرمانهم الدائم أو المؤقت من الدخل الذي يستطيعون بواسطته إعالة أنفسهم وإعالة عائلاتهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مفهوم الضمان الاجتماعي في الإسلام

جعل الإسلام الضمان الاجتماعي أحد الركائز التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، فاعتبر الزكاة مؤسسة للضمان الاجتماعي ، وبما أن الدولة هي المسؤول الأول عن أفراد رعيتها فقد فرض عليها الإسلام ضمان معيشة أفرادها ضمانا كاملا من حيث تهيئة وسائل العمل والإنتاج وتطبيق مبدأ التضامن القائم على تهيئة المال الكافي للأفراد في حال عجزهم عن العمل بغض النظر عن ديانتهم وجنسيتهم (باقر ، ١٩٩١: ص٦٥٩).

ولقد كان عمر بن الخطاب هو الذي أسس أول إدارة حكومية للضمان عام ٢٠ من الهجرة ، وأطلق عليها اسم "الديوان" لتقوم بمهمة إحصاء السكان في فترات منتظمة وعلى أساس هذه الإحصائيات كانت تدفع رواتب لليتامى وكل من لا يستطيع إعالة نفسه بسبب الشيخوخة أو المرض وكذلك المعونة المالية المنتظمة للأطفال منذ مولدهم حتى بلوغهم سن الرشد. وقد عبر عمر بن الخطاب عن هدف خطته وغايتها من العدل الاجتماعي بقوله: "والله لئن بقيت لياتين الراعي في جبل صنعاء حظه من هذا المال وهو في مكانه" أي دون مطالبة أو رفع دعوى (عباس ، ١٩٨٣: ص٢٦٩).

وقد أشار القرآن الكريم إلى جملة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في الإسلام باعتبار أن الزكاة هي مؤسسة الضمان في الإسلام بقوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل" (القرآن الكريم ، سورة التوبة: الآية ٦٠).

فكل المذكورين من الأية الكريمة دعا الإسلام لتأمينهم بحاجاتهم الضرورية عن طريق الزكاة التي تعتبر أهم مورد مالي فتؤخذ من القادرين لتنفق على المعوزين كحق لهم. فالزكاة التي تشكل مظهرا من مظاهر التضامن الاجتماعي ركن من أركان الإسلام وواجب رباني فرضه الله على القادرين كواجب تعبدي واجتماعي (بني عامر ، ١٩٩٩:ص٣٢) "وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" (القرآن الكريم ، سورة المعارج: الآية ٢٤-٢٥).

ولنظام الضمان الاجتماعي في الإسلام آثار متعددة الجوانب تترك بصمات واضحة في المجتمع الإسلامي ، فهي تعمل على إيجاد مجتمع متكافل متضامن ، تعالج الفقر ، تقلل التفاوت بين الطبقات ، تحافظ على الأمن في المجتمع ، وبالتالي فهي تهيئ لأفراد المجتمع سبل العيش الكريم وبذلك يستطيع الأفراد القيام بحقوق الله تعالى وحقوق الناس الآخرين (عثمان ، ١٩٩١:ص١١٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمان الاجتماعي في الدول العربية

ظهر الضمان الاجتماعي لأول مرة بالبلاد الأوروبية التي ظـــهر فيـــها قـــانون التعويضات العائلية عام ١٩٤٥ في بريطانيا وذلك على أثر الحرب العالمية وما نتج عنـــها من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

أما في البلاد العربية فقد ظهر متأخرا نسبيا ، وقد كانت مصر أول دولة عربيـــة أخذت بأسباب الضمان الاجتماعي ، ثم تبعتها بقية الدول العربية ، ولكن لم تأخذ أيا من هذه الدول الضمان الاجتماعي بمفهومه الشامل بل كان على شكل تأمين من بعـــض المخـــاطر (حمدان ، ١٩٧٨ ، ص: ٩٤) ، وسنستعرض في هذا السياق نظامين من أنظمة الضمـــان الاجتماعي في العالم العربي هما مصر والكويت على سبيل المثال لا الحصر.

ففي مصر ، صدر أول تشريع للضمان الاجتماعي سنة ١٩٥٠ وكـــان مقـــررا للأشخاص الفقراء جدا وفي حالات العجز والشيخوخة والترمل ، ولكن توقف العمل بـــهذا القانون بعد سنتين من صدوره وذلك لعدم توفر القدرة الاقتصادية على الاستمرار في تنفيـــذ القانون ، وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون التأمينات الاجتماعية الموحـــدة وذلـــك بعـــد قيـــام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وتم تطبيق القانون على جميع العمال باستثناء عمال الزراعة ، إلا أن هذا القانون ألغي وحل محله قانون آخر عام ١٩٦٤ وبقي إلـــى أن حل محله القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (حمدان ،١٩٧٨ ، ص:٩٤-٩٦) والـــذي اشـــتمل على مجموعة من التأمينات هي:

١. تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
٢. تأمين إصابات العمل.
٣. تأمين ضد المرض.
٤. تأمين العاطلين عن العمل.
٥. تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ، وقد سرت أحكام هذا القانون علـــى الفئات التالية:

١. العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة.
٢. العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل ، والبالغين ١٨ سنة فأكثر ، والذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة.
٣. العاملون بالأعمال المتعلقة بالمنازل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في الكويت: فبعد اكتشاف النفط ومع ظهور الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات النفطية ، بدأت تتكون تجمعات العمال على نطاق واسع ، وقد تعرفت الكويت على قوانين التقاعد وتعويض نهاية الخدمة وتأمين إصابات العمل قبل استقلالها ، ولكن هذه القوانين لم تتبلور إلا بعد الاستقلال (عيسى ، ١٩٨٩: ص٦٦). فقد صدر أول قانون مستقل للمعاشات عام ١٩٦٠ وشمل موظفي الحكومة من مدنيين وعسكريين ، ونظرا لكون هذا النظام لا يشكل نظاما متكاملا للتأمينات الاجتماعية حيث عمد إلى تغطية فئات محددة من عسكريين وعاملين في الحكومة على وظائف دائمة فقد أتيح المجال لإصدار قانون متكامل للتأمينات الاجتماعية سنة ١٩٧٦ (أبو شيخة ، ١٩٨٩ ، ص:٣٦) ، وبوشر بالعمل به سنة ١٩٧٧ ، ويشمل تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة وتأمين إصابات العمل وأمراض المهنة ، كما أن هناك تأمينات أخرى تشمل جميع المواطنين مثل التأمين الصحي (عيسى ، ١٩٩٩ ، ص:١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمان الاجتماعي في الأردن

شهد الأردن منذ بواكير استقلاله بدايات نظم التأمينات الاجتماعية ، وتجسد ذلك في تشريعات أصدرتها الدولة في فترات متلاحقة تناولت تغطية فئات أو شرائح من العاملين في أجهزتها المختلفة ، وقد كان باكورة هذه التشريعات قانون التقاعد العسكري عام ١٩٤١ وذلك لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القوات المسلحة ، ومع توسع أجهزة الدولة ومؤسساتها ونمو دورها في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخمسينات من هذا القرن أصدرت الدولة قانون تقاعد يشمل الموظفين المدنيين عام ١٩٥٩ ، وقد لحق بهذا القانون تعديلات متعددة استهدفت توسيع المنافع التي يؤمنها للمستفيدين منه ، وإلى جانب قانون التقاعد العسكري وقانون التقاعد المدني فقد صدرت تشريعات أخرى تناولت تأمين العاملين في الأجهزة العسكرية والموظفين المدنيين وأسرهم بالعناية الطبية ومستلزماتها وما يرافقها من بدلات خلال فترة التعطل بسبب المرض أو إصابات العمل ، فضلاً عن استمرار الحق في العلاج بعد الإحالة على التقاعد للموظف المتقاعد وأسرته.

أما في القطاع الخاص ، فقد صدر قانون تعويضات العمال عام ١٩٥٥ وذلك لتوفير الحماية الاجتماعية لفئات جديدة من العاملين ، وشهد هذا الميدان تطورات متلاحقة كان أبرزها صدور قانون العمل عام ١٩٦٠ ، وكان من أبرز ما تناولته نصوص قانون العمل التأكيد على ضمان حق العامل في مكافأة نهاية الخدمة وحقه في العلاج والبدلات اليومية في حالة إصابته ، إضافة إلى حقه في التعويض بسبب العجز الإصابي وحق أسرته إذا أدت إصابته إلى الوفاة وذلك دون تمييز بين العمال في الجنس أو الجنسية.

ومع تطور الأردن ونموه اقتصاديا وظهور الحركات العمالية والنقابية والأخذ بالمنهج القائم على التخطيط الاقتصادي الشمولي والتوسع في التعليم الأكاديمي والمهني وظهور مؤسسات اقتصادية ، كانت الحاجة ماسة إلى إصدار تشريعات أكثر شمولية في مجال الضمان الاجتماعي. إلا أن العدوان الإسرائيلي في حزيران من عام ١٩٦٧ شكل ضربة قوية للأردن نتج عنه فرض الاحتلال على الضفة الغربية ، وما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية خطيرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن الإصرار الأردني على المضي قدما نحو التقدم والازدهار واعتماده خطط التنمية الاقتصادية الشاملة كخطة التنمية الثلاثية للأعوام ٧٣-٧٥ والخطة الخمسية في الأعوام ٧٥-٨٠ جعل المناخ الاقتصادي والاجتماعي مواتيا للشروع في توفير تشريعات أكثر شمولية في ميدان التأمينات الاجتماعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبدأ الإعداد لتنفيذ هذه الغاية ، واستعان الأردن بخبراء محليين وآخرين من مؤسسات إقليمية ودولية وذلك لوضع مشروع قانون للضمان الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد صادقت الجهات المختصة على هذا المشروع وصدر القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي وأصبح ساري المفعول في ١٦-١٠-١٩٧٨ (عيسى ، ١٩٨٩: ص١٨-٢٠). وقد كان الهدف منه توفير الحماية والرعاية للعاملين في مختلف حقول الإنتاج والبناء وتأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم خاصة في الحالات التي يتوقفون بسببها عن كسب الدخل بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة أو بسبب التعطل نتيجة حوادث العمل وأمراض المهنة ، وأنشئت بموجب القانون مؤسسة الضمان الاجتماعي وباشرت في تطبيق أحكام قانونها في مستهل عام ١٩٨٠ آخذة بمنهجية المراحل بدءا بالمؤسسات الكبيرة فالمتوسطة فالصغيرة (عيسى ، ١٩٩٥: ص٦١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خصائص الضمان الاجتماعي الأردني

إن أهم ما يميز الضمان الاجتماعي في الأردن ما يلي:

١. الطابع العام أو الإقليمي

أي أن أحكام الضمان الاجتماعي تحكم كافة مناطق المملكة دون تمييز وإلى ذلك تشير المادة الرابعة أ من قانون الضمان الاجتماعي إلى أن أحكام هذا القانون تسري على جميع العمال المشمولين بأحكامه ممن لا تقل أعمارهم عن ستة عشر عام دون تمييز بسبب الجنسية.

٢. المشاركة

يقوم الضمان الاجتماعي في الأردن على مبدأ المشاركة الإجبارية في تمويله وذلك من خلال الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم. وهذه الطريقة هي السائدة في معظم دول العالم ويأخذ بها الأردن.

٣. الإلزام

فالضمان الاجتماعي له دور كبير في إعادة توزيع الدخل ، فهو بشكل وعاء إدخاريا يتم من خلاله تحصيل الإيرادات من العمال وأصحاب العمل ودفعها إليهم على شكل رواتب أو تعويضات مما يعني إعادة توزيع للدخول من المشتركين أصحاب الدخول المرتفعة إلى المشتركين أصحاب الدخول المنخفضة وهذا يتحقق عن طريق الإلزام.

٤. مرحلية التطبيق

ويقصد بالمرحلية هنا هو أن قانون الضمان الاجتماعي الأردني قد أخذ بأسلوب التدرج في التطبيق وتنفيذ المراحل ، مبتدئا بالمنشآت الكبيرة فالمتوسطة ثم الصغيرة ، وذلك حتى يدخل حيز التنفيذ بشكل تدريجي مستفيدا من المشاكل والمعيقات التي تواجهه ليتسنى له تلافيها في مراحل لاحقة.

٥. الجنسية

ويقصد بالجنسية هنا هو أن قانون الضمان الاجتماعي الأردني تسري أحكامه على جميع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العمال الخاضعين لأحكامه دون أي تميز بسبب الجنسية ومهما كانت مدة العقد أو شكله وأيا كانت طبيعة الأجر وقيمته.

٦. الشخصية الاعتبارية

منح المشرع الأردني المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن الشخصية الاعتبارية وما يتبعها من استقلال مالي وإداري ، وأن لها أن تقوم بناءا على هذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وإبرام العقود ، كذلك لها حق التقاضي وتملك الأموال بأنواعها منقولة وغير منقولة واستثمارها ، وقبول الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض، والقيام بجميع الإجراءات والتبرعات والوصايا والقروض ، والقيام بجميع الإجراءات القانونية منيبة عنها في ذلك النائب العام أو أي وكيل آخر من المحامين.

٧. التكافل

بحيث تعكس مبدأ التكافل بين أطراف الإنتاج في المجتمع ، كما تعكس التضامن بين الجيل الواحد من جهة وبين الأجيال اللاحقة من جهة أخرى ، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٨. الاستمرارية

بحيث تستمر نظم الضمان الاجتماعي في المدى البعيد ، وذلك من خلال تحقيق مبدأ التوازن بين الإيرادات والنفقات.

٩. المرونة

بمعنى أن أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي تسمح بعملية تحويل الاشتراكات في الاتجاهين بين الصناديق التقاعدية وبخاصة الرسمية منها وفق معادلات تأمينية معتمدة ، على أن يتم ذلك بإيجاد نصوص تشريعية معدلة لقانوني التقاعد المدني والعسكري.

(المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة) (حمدان ، ١٩٧٨: ص١٤-١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مراحل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

حين اكتمل البناء الإداري والتنظيمي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بعد عام من صدور قانون الضمان الاجتماعي ، وضعت المؤسسة خططها وبرامجها لمباشرة تنفيذ أحكام القانون ابتداء من عام ١٩٨٠ ، ولقد أخذت المؤسسة بمنهجية التدرج المرحلي في تسجيل وتأمين العمال المشمولين في الضمان (عيسى ، ١٩٨٩: ص ٢٨-٢٩) ، وذلك على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى**

شملت تسجيل وتأمين العاملين في ١٩ مؤسسة وشركة سميت بالإسم ابتداء من ١٩٨٠/١/١م.

- **المرحلة الثانية**

شملت تسجيل وتأمين العاملين في جميع الشركات التي تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر في جميع أنحاء المملكة وذلك ابتداء من ١٩٨٠/٥/١.

- **المرحلة الثالثة**

شملت تسجيل وتأمين العاملين في جميع الشركات التي تستخدم ٢٠ عاملا فأكثر في جميع أنحاء المملكة ابتداء من ١٩٨١/١/١م.

- **المرحلة الرابعة**

شملت تسجيل وتأمين الموظفين والمستخدمين والعمال في أجهزة الدولة ابتداء من ١٩٨١/١١/١م.

- **المرحلة الخامسة**

شملت تسجيل وتأمين العاملين في الجامعات وأمانة العاصمة والبلديات في مختلف أنحاء المملكة من ١٩٨٢/١/١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

♦ المرحلة السادسة

شملت تسجيل وتأمين العاملين المدنيين (غير التابعين لقانون التقاعد العسكري) في القوات المسلحة ابتداء من ١٩٨٤/١/١م.

♦ المرحلة السابعة

شملت تسجيل وتأمين العاملين في الشركات التي تستخدم عشرة أشخاص فأكثر ابتداء من ١٩٨٤/٧/١م.

♦ المرحلة الثامنة

شملت تسجيل وتأمين العاملين في المجالس القروية في المملكة ابتداء من ١٩٨٤/١١/١م.

♦ المرحلة التاسعة

شملت تطبيق التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة على أساس اختياري على الأردنيين العاملين خارج المملكة ابتداء من ١٩٨٦/٧/١م.

♦ المرحلة العاشرة

شملت هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها في ١٩٨٧/٦/١م الفئات التالية:

- العاملون بأجر في الشركات التي تستخدم خمسة أشخاص فأكثر.
- الأردنيون العاملون في البعثات السياسية والعسكرية العربية والدولية القائمة في الأردن.
- العاملون في منشآت تشغل أقل من خمس عمال بناء على طلب من صاحب العمل.
- الأردنيون على أساس اختياري حيثما عملوا وحتى لو كانوا لا يعملون.

وقد لوحظ من خلال التطبيق وجود مواد تحمل الكثير من الاجتهادات ، مما دفع إدارة المؤسسة إلى مناقشة القانون وتحرير الثغرات وتجهيز مشروع قانون جديد يواكب المستجدات التي واجهت وتواجه المؤسسة نظرا لزيادة أعداد المؤمن عليهم وزيادة النفقات المدفوعة كرواتب التقاعد ونفقات تأمينية أخرى كما يواكب القانون الجديد التطورات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأردن كغلاء المعيشة والتطورات الديمغرافية المتنامية ، ولمواكبة أحدث تشريعات أنظمة الضمان الاجتماعي صدرت الإرادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملكية السامية بالموافقة على القانون بصيغته النهائية بعد إجراء التعديلات عليه وبدء العمل به ابتداء من مطلع شهر حزيران لعام ٢٠٠١م (جريدة الدستور ، ٢٠٠١: ص٢٦). وقد كان من أهم هذه التعديلات احتساب راتب تقاعد الشيخوخة ليصبح الاحتساب على أساس ١/٤٠ بدلا من ١/٥٠ مما يعني زيادة على رواتب تقاعد الشيخوخة الأساسية بنسبة ٢٥% لجميع مستحقيها السابقين واللاحقين واعتبارا من تاريخ تطبيقه ليصبح التعديل ٨٠ دينارا كحد أدنى للراتب التقاعدي وتم تعديل الحد الأدنى لزيادة الرواتب المقدرة عام ١٩٩٦ ليصبح ٣٠ دينارا أو ١٠% من الراتب وبذلك يصبح الحد الأدنى لراتب التقاعد والاعتلال من الضمان الاجتماعي ٨٠ دينارا بدلا من ٦٥ دينار وهو ما يعادل الحد الأدنى للأجرة مع الأخذ بالاعتبار بأنه يضاف إلى راتب تقاعد الشيخوخة علاوة الإعالة المقررة وهي ٢٠% لثلاثة معالين حيث يصل الحد الأدنى لراتب تقاعد الشيخوخة مع الإعالة ٩٦ دينارا. وقد تم تعديل نسبة الاشتراكات الشهرية لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لتصبح ٩% يؤديها صاحب العمل بدلا من ٨% و ٥,٥% يؤديها العامل بدلا من ٥% أي أن هناك زيادة على نسبة الاشتراكات بمعدل ١,٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة

من خلال هذا المبحث سيتم عرض مجموعة من الجداول التي تبين وضع المؤسسة منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٠٠م ، وسيتم تحليل الأرقام الموجودة ومقارنتها من سنة لأخرى ، وسيتم استخراج نسب مئوية مختلفة من أجل المقارنة ، حيث سنتطرق إلى:

١) النشاط الاستثماري للضمان الاجتماعي.
٢) إيرادات المؤسسة ونفقاتها.
٣) القوى العاملة في الأردن وعدد المشتركين في الضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النشاط الاستثماري لمؤسسة الضمان الاجتماعي

إلى جانب الدور الاجتماعي الأساسي للمؤسسة والمتمثل في توفير الحماية والرعاية للعاملين المشتركين بالضمان والمساهمة في تحقيق الاستقرار والطمأنينة في المجتمع ، تقوم المؤسسة بدور اقتصادي مواز في الأهمية لدورها الاجتماعي ويتجسد هذا الدور في نشاطات المؤسسة الاستثمارية ، فالمؤسسة بحكم نظام تمويل التأمينات الاجتماعية التي تطبقها تعتبر وعاءا ادخاريا تصب فيه الاشتراكات الشهرية التي يساهم فيها صاحب العمل والعامل بحيث يجري استثمارها بطريقة تؤمن مستقبل المشتركين من جهة وتعمل على النمو الاقتصادي في البلد من جهة أخرى(Thomas, 1998: p20).

و غالبا ما تكون إيرادات المؤسسة أعلى من مصروفاتها خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من عمر الضمان ، الأمر الذي يوفر احتياطيات وفوائض مالية كبيرة لا بد من استثمارها بهدف حماية قيمتها الحقيقية وتنميتها لتمكين المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها للمؤمن عليهم (عيسى ، ١٩٩٥: ص٦٣). وتوجه هذه الفوائض إلى الاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي المشاريع التي تسعى الدولة جاهدة إلى تحقيقها ضمن الإطار العام للسياسة الاستثمارية وفي المشاريع المشمولة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتساهم استثمارات الضمان في إنشاء المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة مما يؤدي إلى زيادة القوى الإنتاجية وتشغيل القوى العاملة وارتفاع الدخل وخلق نشاط اقتصادي يدفع إلى زيادة الاستهلاك مما يؤدي في النتيجة إلى زيادة إيرادات الضمان وبالتالي التوجه الأكبر إلى الاستثمار (عبد الله ، ١٩٨٢: ص١٢).

وتسترشد المؤسسة في توجهاتها الاستثمارية بالمبادئ العامة التالية (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩:ص٦٧):

(١) سلامة الاستثمار وذلك من خلال الحفاظ على أصول المؤسسة واحتياطاتها مع مراعاة مبدأ توزيع المخاطر.

(٢) الحفاظ على القيمة الحقيقية للاستثمار في مواجهة عوامل التضخم.

(٣) زيادة الاعتماد على الذات في تمويل نفقات الضمان الاجتماعي من خلال تحقيق ربحية معقولة تساعد على توفير التوازن بين إيرادات المؤسسة والالتزامات المترتبة عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤) توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزامات المؤسسة من خـــلال توزيـع الاستثمارات حسب قابلية تحقيق هذه السيولة.

(٥) المساهمة في تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنـــي مـن خـــلال المساهمة في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية التي تتسم في نفس الوقـت بالبعد التنموي المناسب.

والجدول رقم (١) التالي يوضح استثمارات المؤسسة السنوية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١)

نسبة استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	استثمارات المؤسسة التراكمية[١] (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي الجاري[٢](مليون)	نسبة استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي[٣]
١٩٨٠	١٢,٤٠٠	١١٨٠,٣٠٠	%١.١
١٩٨١	١٩,٩٠٠	١٤٦٩,٣٠٠	%١,٤
١٩٨٢	٣٧,٦٠٠	١٧٠١,١٠٠	%٢.٢
١٩٨٣	٦٩,٥٠٠	١٨٢٨,٧٠٠	%٣,٨
١٩٨٤	١٠٥,٥٠٠	١٩٨١,٤٠٠	%٥,٣
١٩٨٥	١٢٩,٧٠٠	٢٠٢٠,٢٠٠	%٦,٤
١٩٨٦	١٥٧,٩٠٠	٢١٦٣,٦٠٠	%٧,٣
١٩٨٧	١٩٧,٩٠٠	٢٢٠٨,٦٠٠	%٩,٠
١٩٨٨	٢٥٢,٧٠٠	٢٢٦٤,٤٠٠	%١١,٢
١٩٨٩	٣٠١,٧٠٠	٢٣٧٢,١٠٠	%١٢,٧
١٩٩٠	٣٦٦,١٠٠	٢٦٦٨,٣٠٠	%١٣,٧
١٩٩١	٤٣٤,٠٠٠	٢٨٥٥,١٠٠	%١٥,٢
١٩٩٢	٤٩٠,٠٠٠	٣٤٩٣,٠٠٠	%١٤,٠
١٩٩٣	٥٦٧,٩٠٠	٣٨٥٨,٧٠٠	%١٤.٧
١٩٩٤	٦٥٤,٣٠٠	٤٢٤٦,٩٠٠	%١٥,٤
١٩٩٥	٧٤٤,٦٠٠	٤٥٦٠,٨٠٠	%١٦,٣
١٩٩٦	٨٦١,٨٠٠	٤٧١١,٠٠٠	%١٨,٣
١٩٩٧	٩٨٨,٢٠٠	٤٩٤٥,٨٠٠	%٢٠,٠
١٩٩٨	١١٣٤,٤٠٠	٥١٨٠,٠٠٠	%٢١,٩
١٩٩٩	١٢٩١,٣٠٠	٥٢٩٣,٠٠٠	%٢٤,٤
٢٠٠٠	١٤٥١,١٥٠	٥٩١٢,٩٠٠	%٢٤,٥

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة

(٣) تم احتساب النسبة من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الجدول السابق يلاحظ أن إجمالي استثمارات المؤسسة في زيادة مستمرة فقد ازداد من حوالي (١٢,٤٠٠) مليون دينار عام ١٩٨٠ إلى حوالي (١٤٥١,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ محققا بذلك نموا نسبته (١٢,٣%).

كما يلاحظ أن نسبة إجمالي استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مستمرة وهذا مؤشر جيد على وضع المؤسسة الاستثماري ، وبالنظر إلى آخر سنتين نلاحظ أن هذه النسبة ازدادت من (٢٤,٤%) عام ١٩٩٩ إلى (٢٤,٥%) عام ٢٠٠٠ حيث كانت أعلى نسبة ، أما أدنى نسبة لاستثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت في عام ١٩٨٠ حيث بداية العمل بالضمان الاجتماعي حيث بلغت ١.١% .

هذا وتعمل المؤسسة على تنويع مجالات استثماراتها حيث تشمل هذه الاستثمارات:

١. المساهمة في الشركات العاملة في القطاعات المختلفة كالقطاع الصناعي وقطاع البنوك والخدمات وغيرها.
٢. الاستثمار في القطاع العقاري عن طريق الاستثمار المباشر في الفنادق والمنشآت السياحية والمباني والأراضي الاستثمارية والمباني الإدارية.
٣. تقديم القروض على أسس تجارية ، حيث تشمل المشاريع التي تقوم المؤسسة بتمويلها مشاريع البنية التحتية وتمويل الشركات والخزينة العامة ومجالات التعليم والصحة العامة ومشاريع الإسكان بالإضافة إلى إسناد القروض وسندات التنمية الحكومية والمؤسسات العامة.
٤. ويتم استثمار الفوائض المالية على شكل ودائع في البنوك التجارية والاستثمارية وبنوك الإقراض المتخصصة بالإضافة إلى أذونات الخزينة والحسابات الاستثمارية الأخرى.

والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٠):

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢)

توزيع استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي حسب القطاعات

الاستثمارات حسب القطاعات	النسبة المئوية للاستثمارات(%)	
	١٩٩٩	٢٠٠٠
المساهمة في الشركات العاملة في القطاعات المختلفة	١٨,٣	٢٣,٧
القروض	١٧,٧	١٩,٦
العقارات	٤,٥	٤.٤
الحسابات البنكية وأذونات الخزينة	٥٩,٥	٥٢,٣
إجمالي الاستثمارات	١٠٠	١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق أن الحسابات البنكية وأذونات الخزينة تشكل أعلى نسبة من استثمارات المؤسسة حيث بلغت ٥٢,٣% في عام ٢٠٠٠ ، بينما يشكل قطاع العقارات أدنى نسبة حيث بلغت ٤.٤% للعام نفسه ، أما المساهمة في الشركات المختلفة وتقديم القروض فتحتلان نسبة متقاربة حيث بلغت ٢٣,٧% للقطاع الأول و ١٩,٦% للقطاع الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدى إسهام الاستثمارات السنوية لمؤسسة الضمان في الاستثمار الكلي في الأردن

يبين الجدول رقم (٣) التالي نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن ، ويلاحظ من الجدول أن نسبة استثمارات الضمان إلى إجمالي الاستثمار تميل إلى الزيادة المستمرة باستثناء بعض السنوات وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الأردن. وتجدر الإشارة هنا أن استثمارات المؤسسة تنمو بشكل ثابت وذلك يعزى إلى أن المؤسسة تميل إلى الاستثمار في المجالات الأقل خطورة ، أما إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن فلا تميل إلى النمو بشكل ثابت. ففي عام ١٩٩٠ وبعد أن خرج الأردن من الأزمة الاقتصادية التي حلت به في أواخر ١٩٨٦ وبعد أن استعاد المستثمرون ثقتهم بالاقتصاد الأردني ازداد إجمالي الاستثمارات بنسبة أكبر مما قبل حيث وصل إلى ٨٥٠,١٠٠ مليون دينار وهذا أدى إلى انخفاض نسبة استثمارات الضمان إلى الاستثمارات الكلية فوصلت إلى ٧,٥% بعد أن كانت ٨,٧% في عام ١٩٨٩.

أما في عام ١٩٩١ فقد انخفض الاستثمار الكلي في الأردن وذلك بسبب ما خلفته أزمة الخليج من عدم استقرار اقتصادي في المنطقة ، لذلك قل الاستثمار الكلي ، وبما أن النمو في استثمارات المؤسسة ثابتة فقد زادت نسبة استثمارات الضمان إلى الاستثمارات الكية في الأردن فوصلت إلى ٩,١% بعد أن كانت ٧,٥% في عام ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩٢ شهد الأردن ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الكلية وصل إلى ١٢٠٨,٨ مليون دينار ، ويعزى ذلك إلى انتهاء أزمة الخليج واستعادة الاقتصاد الأردني عافيته وازدياد الثقة به واتباعه لسياسة تشجيع الاستثمار ، كما تعزى هذه الزيادة إلى أن العائدين من دول الخليج بدأوا باستثمار مدخراتهم في الأردن ، وبما أن استثمارات المؤسسة تنمو بشكل ثابت -كما ذكرنا- فإن نسبة استثمارات الضمان إلى الاستثمارات الكلية قد مالت إلى الانخفاض بشكل ملحوظ في هذه السنة حيث وصلت إلى ٤,٦%.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في السنوات الأخيرة في زيادة مستمرة وهذا دليل على أن استثمارات الضمان في تطور وأنها تشكل نسبة جيدة من الاستثمارات الكلية في الأردن ، هذا فضلا على أن حجم الاستثمار الكلي في الأردن قد مال إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة. فقد وصلت هذه النسبة أقصاها عام ١٩٩٩ حيث بلغت ١٣,١%. أما السنوات الأولى من عمر الضمان فلم تشكل استثمارات الضمان مثل هذه الأهمية فقد بلغت أدناها عام ١٩٨١ حيث كانت ١.١%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣)

نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن

السنة	استثمارات المؤسسة السنوية[١] (مليون)	إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن[٢] (مليون)	نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن[٣]
١٩٨٠	١٢,٤٠٠	٤٣٣,٠٠٠	%٢,٩
١٩٨١	٧,٤٠٠	٦٦٦,٨٠٠	%١.١
١٩٨٢	١٧,٧٠٠	٦٥٠,٨٠٠	%٢,٧
١٩٨٣	٣١,٩٠٠	٥٨٩,٨٠٠	%٥,٤
١٩٨٤	٣٦,٠٠٠	٥٧١,٢٠٠	%٦,٣
١٩٨٥	٢٤,٢٠٠	٤١٤,٩٠٠	%٥,٨
١٩٨٦	٢٨,٢٠٠	٤٤٤.٣٠٠	%٦,٣
١٩٨٧	٤٠,٠٠٠	٥١٥,٦٠٠	%٧.٧
١٩٨٨	٥٤,٨٠٠	٥٣٢,٥٠٠	%١٠,٢
١٩٨٩	٤٩,٠٠٠	٥٦٣,٢٠٠	%٨,٧
١٩٩٠	٦٤,٤٠٠	٨٥٠,١٠٠	%٧,٥
١٩٩١	٦٧,٩٠٠	٧٣٨,٥٠٠	%٩,١
١٩٩٢	٥٦,٠٠٠	١٢٠٨,٨٠٠	%٤,٦
١٩٩٣	٧٧,٩٠٠	١٤٢٢,٧٠٠	%٥,٤
١٩٩٤	٨٦,٤٠٠	١٤٥١,٠٠٠	%٥,٩
١٩٩٥	٩٠,٣٠٠	١٥٥٤,٤٠٠	%٥,٨
١٩٩٦	١١٧,٢٠٠	١٤٩٧,٤٠٠	%٧,٨
١٩٩٧	١٢٦,٤٠٠	١٣٢١,٨٠٠	%٩,٦
١٩٩٨	١٤٦,٢٠٠	١٢٢٥,٤٠٠	%١١,٩
١٩٩٩	١٥٦,٩٠٠	١١٨٩,٥٠٠	%١٣,١
٢٠٠٠	١٦٣,٤٠٠	غ.م	

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ، أعداد مختلفة.

(٣) تم احتساب النسبة من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العائد من استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونسبة العائد إلى الاستثمار

يبين جدول رقم (٤) التالي العائد من استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونسبة العائد إلى هذا الاستثمار. ويلاحظ من الجدول أن الإيرادات الكلية للاستثمار تعتبر منخفضة ، ويدل على ذلك أن نسبة العائد إلى حجم الاستثمار متدنية نوعا ما ، ويعود ذلك إلى اصطدام تنوع استثمارات التأمينات الاجتماعية في الأردن بالقوانين والأعراف والضغوط الاجتماعية التي تحد من الاستثمار (هاشم ، ١٩٩٨: ص٩) ، وتجعله مقيدا بالاستثمارات ذات المردود الاجتماعي بغض النظر عن المردود الاقتصادي ، [redacted] كما يؤخذ على المؤسسة بأنها تقوم باستثمار احتياطاتها المالية داخل المملكة ولا توجد للمؤسسة أية استثمارات خارج المملكة في الوقت الحاضر ، لذلك نجد أن العائد على الاستثمار تراوح في حده الأدنى بين ١٠٠,٠٠٠ دينار عام ١٩٨٠ و٩٠,٠٠٠مليون دينار عام ١٩٩٩ ، أما نسبة العائد على الاستثمار فقد بلغت حدها الأعلى عام ١٩٩٧ حيث كانت ٧,٩% وبلغت حدها الأدنى ٠,٨% عام ١٩٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤)

العائد من استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونسبة العائد إلى هذا الاستثمار

السنة	استثمارات المؤسسة تراكمية[١] (مليون)	عوائد الاستثمار[٢] (مليون)	نسبة العائد إلى الاستثمار[٣]
١٩٨٠	١٢,٤٠٠	٠,١٠٠	%٠,٨
١٩٨١	١٩,٩٠٠	٠,٥٦٠	%٢,٨
١٩٨٢	٣٧,٦٠٠	١,٥٤٠	%٤,١
١٩٨٣	٦٩,٥٠٠	٢,٩١٠	%٤,٢
١٩٨٤	١٠٥,٥٠٠	٤,٠٢٠	%٣,٨
١٩٨٥	١٢٩,٧٠٠	٥,٤٤٠	%٤,٢
١٩٨٦	١٥٧,٩٠٠	٨,١٢٠	%٥,١
١٩٨٧	١٩٧,٩٠٠	١١,٣٢٠	%٥,٧
١٩٨٨	٢٥٢,٧٠٠	١٤,١١٠	%٥,٦
١٩٨٩	٣٠١,٧٠٠	٢٠,٠٥٠	%٦.٦
١٩٩٠	٣٦٦,١٠٠	٢٤,١٢٠	%٦.٦
١٩٩١	٤٣٤,٠٠٠	٢٩,٣٠٠	%٦,٨
١٩٩٢	٤٩٠,٠٠٠	٢٩,٤٧٠	%٦,٠
١٩٩٣	٥٦٧,٩٠٠	٣٨,٨٠٠	%٦,٨
١٩٩٤	٦٥٤,٣٠٠	٤٢,٤٠٠	%٦,٥
١٩٩٥	٧٤٤,٦٠٠	٥٣,٥٧٠	%٧,٢
١٩٩٦	٨٦١,٨٠٠	٦٣,٨٠٠	%٧,٤
١٩٩٧	٩٨٨,٢٠٠	٧٧,٨٠٠	%٧,٩
١٩٩٨	١١٣٤,٤٠٠	٨٠,٣٠٠	%٧,١
١٩٩٩	١٢٩١,٣٠٠	٩٠,٠٠٠	%٧,٠
٢٠٠٠	١٤٥١,١٥	٨٤,٩٠٠	%٥,٩

(١) (٢) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

(٣) تم احتسابها من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إيرادات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تتأتى إيرادات المؤسسة من مصدرين رئيسين (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩: ص٥٧) هما:

١. الإيرادات التأمينية والتي تتشكل من:

أ. التأمينات الاجتماعية المطبقة حيث يشمل قانون الضمان الاجتماعي الأردني رقم ٣٠ لعام ١٩٧٨ على ستة أنواع من التأمينات الاجتماعية يطبق منها حاليا نوعان هما:

- التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة : بحيث يلتزم صاحب العمل والعامل بأداء الاشتراكات المقررة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ونسبتها ١٤,٥% يودي صاحب العمل ٩% من قيمة أجور العاملين ويقتطع ٥.٥% من الأجر الشهري للعامل.
- التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة: وتكون بنسبة ٢% من أجور العاملين يؤديها صاحب العمل وحده.

ب. ضم سنوات الخدمة

يحق للمؤمن عليه أن يطلب خطيا من المؤسسة بواسطة صاحب العمل الذي يعمل لديه ضم سنوات الخدمة السابقة على اشتراكه في الضمان الاجتماعي وذلك لغايات استكمال شروط استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة أو زيادة راتب تقاعد الشيخوخة.

ج. الانتساب (الاشتراك) الاختياري

يحق للمؤمن عليه الانتساب بصفة اختيارية إلى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، شريطة أن يكون قد انتفع بأحكام القانون لمدة خمس سنوات على الأقل وأن يؤدي الاشتراكات التي يلتزم بها صاحب العمل والمؤمن عليه كاملة على ذلك التأمين .

٢. عوائد استثمار الفوائض المالية

وتمثل هذه العوائد إيرادات استثمار الفوائض المالية ، وتتأتى هذه الفوائض نتيجة ارتفاع الإيرادات التأمينية مقارنة بالنفقات خاصة في السنوات الأولى من إنشاء الضمان الاجتماعي ويتم استثمار هذه الفوائض في الأصول المختلفة التي تشمل على: العقار ، الأسهم ، السندات ، القروض ، الودائع وغير ذلك من أدوات الاستثمار المتوفرة.

والجدول التالي يبين قيمة إجمالي الإيرادات ، الإيرادات التأمينية وعوائد الاستثمار لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٠٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥)

الإيرادات التأمينية وعوائد الاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي

السنة	الإيرادات التأمينية[١] (مليون)	عوائد الاستثمار[٢] (مليون)	إجمالي الإيرادات[٣] (مليون)
١٩٨٠	٤,٧٦٠	٠,١٠٠	٤,٨٦٠
١٩٨١	١١,٥٨٠	٠,٥٦٠	١٢,١٤٠
١٩٨٢	٢٣,٨٧٠	١,٥٤٠	٢٥,٤١٠
١٩٨٣	٢٧,١٦٠	٢,٩١٠	٣٠,٠٧٠
١٩٨٤	٣٦,١٥٠	٤,٠٢٠	٤٠,١٧٠
١٩٨٥	٣٨,٣٣٠	٥,٤٤٠	٤٣,٧٧٠
١٩٨٦	٤٥,٠١٠	٨,١٢٠	٥٣,١٣٠
١٩٨٧	٤٣,٥٢٠	١١,٣٢٠	٥٤,٨٤٠
١٩٨٨	٤٧,٢٠٠	١٤,١١٠	٦١,٣١٠
١٩٨٩	٤٨,٢٨٠	٢٠,٠٥٠	٦٨,٣٣٠
١٩٩٠	٥٠,٤٣٠	٢٤,١٢٠	٧٤,٥٥٠
١٩٩١	٥٢,٩٨٠	٢٩,٣٠٠	٨٢,٢٨٠
١٩٩٢	٦١,٠٠٠	٢٩,٤٧٠	٩٠,٤٧٠
١٩٩٣	٧١,٨٩٠	٣٨,٨٠٠	١١٠,٦٩٠
١٩٩٤	٨٠,١٠٠	٤٢,٤٠٠	١٢٢,٥٠٠
١٩٩٥	٩٠,٣٧٠	٥٣,٥٧٠	١٤٣,٩٤٠
١٩٩٦	١٠٤,٠٨٠	٦٣,٨٠٠	١٦٧,٨٨٠
١٩٩٧	١١٨,٨٤٠	٧٧,٨٠٠	١٩٦,٦٤٠
١٩٩٨	١٢٦,٤٨٠	٨٠,٣٠٠	٢٠٦,٧٨٠
١٩٩٩	١٤٢,٤٥٠	٩٠,٠٠٠	٢٣٢,٤٥٠
٢٠٠٠	١٥٣,٠٥٧	٨٤,٩٠٠	٢٣٧,٩٥٧

(١) (٢) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

(٣) تم احتسابها من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفقات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

وتشتمل نفقات المؤسسة على نوعين رئيسين (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩: ص٤٩-٥٣) هما:

(١) نفقات إدارية:

وتشتمل على رواتب الموظفين ، الدورات التي تنظمها المؤسسة للتدريب والتطوير الوظيفي سواء داخل أو خارج الأردن ، البعثات الممنوحة وأي نفقات أخرى تخص الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة.

(٢) نفقات تأمينية

وتصنف النفقات التأمينية بالشكل التالي:

١. رواتب التقاعد الشهرية وتتكون من:

- راتب تقاعد الشيخوخة الوجوبي
- راتب تقاعد الشيخوخة المبكر
- راتب العجز الطبيعي
- راتب الوفاة

٢. تعويضات الدفعة الواحدة وذلك في الحالات التالية:

- بلوغ السن القانوني للتقاعد للمؤمن عليه دون استكمال شروط استحقاق الراتب التقاعدي.
- العجز أو الوفاة قبل استكمال المدة اللازمة لاستحقاق راتب التقاعد.
- حالات الخروج من أحكام القانون التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة مثل: مغادرة البلاد نهائيا لغير الأردني وحصول المواطن على جنسية أخرى وهجرته.

ويبين الجدول رقم (٦) أعداد وقيم الرواتب التقاعدية و تعويضات الدفعة الواحدة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠).

٣. تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة.

٤. نفقات أخرى مثل العناية الطبية ، بدلات الانتقال ، بدلات الأجر اليومي ونفقات الجنازة.

والجدول رقم (٧) يبين قيم النفقات الإدارية والنفقات التأمينية لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٦)

أعداد وقيم الرواتب التقاعدية وتعويضات الدفعة الواحدة

السنة	عدد الرواتب التقاعدية[١]	قيمة الرواتب التقاعدية[٢] (مليون)	أعداد تعويضات الدفعة الواحدة[٣]	مجموع تعويضات الدفعة الواحدة[٤] (مليون)
١٩٨٠	١	٤٥٨ دينار	٧٨٩	٠,٠١٥
١٩٨١	٤٨	٠,٠٢٦	٢٩٩٥	٠,٢٤٧
١٩٨٢	١٨٧	٠,١٢١	٦٩٢٣	٧,٧٨٠
١٩٨٣	٥٣٢	٠,٣٥٣	٩٠٨٤	١,٧٤٤
١٩٨٤	١٠١٩	٠,٦٦٤	١٠٠٨٧	٢,٥٤١
١٩٨٥	١٦٦٩	١,٠٩٤	١٣٧١٠	٣,٦٥٥
١٩٨٦	٢٥٥٥	١,٨٣٦	١٦٣٥٢	٤,٨٩٤
١٩٨٧	٣٨٠١	٢,٥٤٤	١٦٦١٢	٥,٨٠١
١٩٨٨	٥٥١٥	٣,٨٦٤	١٥٠٠٩	٦,٣٠٨
١٩٨٩	٧٤٥٨	٥,٢٢٨	١٧٩٥٧	٨,٣٣٣
١٩٩٠	١٠٣٤٩	٧,٣٦٣	١٤٩٧٨	٩,١٠٣
١٩٩١	١٤٢٠١	٩,٥٨٤	١٠٩٩٤	٧,٢٤٦
١٩٩٢	١٦٥٧٣	١٢,٤٤٧	٢١١٥٤	٦,٤٨٤
١٩٩٣	١٩٥١٣	١٥,٧٨٢	١١٢٤٠	٦,٠٩٩
١٩٩٤	٢٣٨٩٣	١٩,٨٩٠	١٢٥٧٠	٦,٧٠٢
١٩٩٥	٢٦٦٠٢	٢٣,٨٧٨	١١٢١٦	٧,١٧٤
١٩٩٦	٢٩٩٣٦	٣٣,١٣٠	٩٣٠١	٥,٩٩٠
١٩٩٧	٣٤٨٩٨	٣٩,٧٥٩	٩٨١٧	٨,٢٥٧
١٩٩٨	٣٨٠٥٠	٤٦,٩٩٩	١١٦٨٦	٥,١١٥
١٩٩٩	٤٤٩٨٧	٥٦,١٨٩	٧٧٢٢	٦.٣٤٦
٢٠٠٠	٥١٤٦٦	٦٨,١٣١	٨٣٩٩	٧,٤٤٨

(١) (٢) (٣) (٤) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٧)

نفقات المؤسسة الإدارية والتأمينية

السنة	النفقات التأمينية[١] (مليون)	النفقات الإدارية[٢] (مليون)	إجمالي النفقات[٣] (مليون)
١٩٨٠	٠,٠٢٩	٠,٣٣١	٠,٣٦٠
١٩٨١	٠,٤١٦	٠,٤٦٨	٠,٨٨٤
١٩٨٢	١,٢٠٦	٠,٧٢٥	١,٩٣١
١٩٨٣	٢,٥٥٨	٠,٨٧١	٣,٤٢٩
١٩٨٤	٣,٦٤٣	١,٠٥١	٤,٦٩٤
١٩٨٥	٥,٣١٢	١,٤٥٠	٦,٧٦٢
١٩٨٦	٧,٤٠٨	١,٣٣٠	٨,٧٣٨
١٩٨٧	٩,١١١	١,٥٠٦	١٠,٦١٧
١٩٨٨	١٠,٩٩٧	١,٧٦٥	١٢,٧٦٢
١٩٨٩	١٤.٥٦٨	٢,٠٧٣	١٦,٦٤١
١٩٩٠	١٨,٣٣٢	١,٨٦٩	٢٠,٢٠٠
١٩٩١	١٨,٧٦٨	٢,٠٣٢	٢٠,٨٠٠
١٩٩٢	١٧,٤٧٤	٢,٧٠٦	٢٠,١٨٠
١٩٩٣	١٩,٧٢٥	٣,٦٧٥	٢٣,٤٠٠
١٩٩٤	٢٨,٣٥٥	٤,٨٢٩	٣٣,١٨٤
١٩٩٥	٣٢,٨٥٤	٥,٠٤٣	٣٧,٨٩٧
١٩٩٦	٤١,٤٦٧	٥,٥٢٧	٤٦,٩٩٣
١٩٩٧	٥٠,١٧٩	٦,٠٢٢	٥٦,٢٠١
١٩٩٨	٥٧,٤٩٦	٦,٣٨٤	٦٣,٨٨١
١٩٩٩	٦٦,٥٦٥	٧,٣٤١	٧٣,٩٠٦
٢٠٠٠	٧٠,٥١٢	٧,٠٠٠	٧٧,٥١٢

(١) (٢) (٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجم الفائض لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي

يبين الجدول التالي إيرادات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونفقاتها والفرق بينهما ، ويلاحظ أن الفرق بينهما (حجم الفائض) موجب ويميل إلى الزيادة وهذا مؤشر جيد ويدل على أن المؤسسة في وضع استقرار ، حيث وصل أدنى فائض للمؤسسة عام ١٩٨٠ حيث كان ٤,٥٠٠ مليون دينار أما أعلى فائض فبلغ ١٦٠,٤٤٥ مليون دينار وذلك في عام ٢٠٠٠م وبالتالي فإن إيرادات المؤسسة تغطي النفقات المتزايدة والفائض يوجه نحو الاستثمار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٨)

إيرادات المؤسسة ونفقاتها الإجمالية وحجم الفائض

السنة	إجمالي الإيرادات[١] (مليون)	إجمالي النفقات[٢] (مليون)	حجم الفائض[٣] (مليون)
١٩٨٠	٤,٨٦٠	٠,٣٦٠	٤,٥٠٠
١٩٨١	١٢,١٤٠	٠,٨٨٤	١١,٢٥٦
١٩٨٢	٢٥,٤١٠	١,٩٣١	٢٣,٤٧٩
١٩٨٣	٣٠,٠٧٠	٣,٤٢٩	٢٦,٦٤١
١٩٨٤	٤٠,١٧٠	٤,٦٩٤	٣٥,٤٧٦
١٩٨٥	٤٣,٧٧٠	٥,٣١٢	٣٨,٤٥٨
١٩٨٦	٥٣,١٣٠	٨,٧٣٨	٤٤,٣٩٢
١٩٨٧	٥٤,٨٤٠	١٠,٦١٧	٤٤,٢٢٣
١٩٨٨	٦١,٣١٠	١٢,٧٦٢	٤٨,٥٤٨
١٩٨٩	٦٨,٣٣٠	١٦,٦٤١	٥١,٦٨٩
١٩٩٠	٧٤,٥٥٠	٢٠,٢٠٠	٥٤,٣٥٠
١٩٩١	٨٢,٢٨٠	٢٠,٨٠٠	٦١,٤٨٠
١٩٩٢	٩٠,٤٧٠	٢٠,١٨٠	٧٠,٢٩٠
١٩٩٣	١١٠,٦٩٠	٢٣,٤٠٠	٨٧,٢٩٠
١٩٩٤	١٢٢,٥٠٠	٣٣,١٨٤	٨٩,٣١٦
١٩٩٥	١٤٣,٩٤٠	٣٧,٨٩٧	١٠٦,٠٤٣
١٩٩٦	١٦٧,٨٨٠	٤٦,٩٩٣	١٢٠,٨٨٧
١٩٩٧	١٩٦,٦٤٠	٥٦,٢٠١	١٤٠,٤٣٩
١٩٩٨	٢٠٦,٧٨٠	٦٣,٨٨١	١٤٢,٨٩٩
١٩٩٩	٢٣٢,٤٥٠	٧٣,٩٠٦	١٥٨,٥٤٤
٢٠٠٠	٢٣٧,٩٥٧	٧٧,٥١٢	١٦٠,٤٤٥

(١) (٢) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

(٣) تم احتسابها من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القوى العاملة وعدد المشتركين بالضمان الاجتماعي

يبين الجدول رقم (٩) نسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي القوى العاملة. ويلاحظ من الجدول أن عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي في زيادة مستمرة ، كما أن نسبتهم إلى إجمالي القوى العاملة تميل إلى الزيادة ، فقد ارتفع عدد المؤمن عليهم إلى (٣٦٦,٣٣٠) عام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع (٣٧,٢٤٣) مؤمناً عليه عام ١٩٨٠ وبزيادة نسبتها (٨٨٣,٦%) ، وقد بلغت النسبة المئوية للمؤمن عليهم المشتركين في الضمان الاجتماعي إلى حجم القوى العاملة (٢٥,٧%) في عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٨,٩% عام ١٩٨٠م.

ويعزى التذبذب الواضح في أعداد المؤمن عليهم قبل عام ١٩٨٨ وكذلك ضآلة نسبة المؤمن عليهم إلى حجم القوى العاملة إلى حداثة قانون الضمان الاجتماعي وعدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين عن أهمية وهدف هذا القانون ، لذلك فهم ينضمون إلى المؤسسة ثم يخرجون منها ، أما بعد عام ١٩٨٧ فإن أعداد المؤمن عليهم تميل إلى الزيادة المستمرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها شمول الضمان الاجتماعي لشريحة أكبر من الناس وذلك بسبب مرحلية التطبيق التي مرت بها المؤسسة حيث شملت المرحلة العاشرة والتي طبقت في ١٩٨٧/٦/١م فئات عديدة لم تكن مشمولة بالضمان ، كما أن لإلزامية قانون الضمان الدور الكبير في زيادة عدد المؤمن عليهم ، هذا فضلاً على زيادة الوعي لدى المواطنين وإدراكهم لأهمية الانضمام في القانون.

وبالنظر إلى نسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي القوى العاملة فإننا نلاحظ أن هذه النسبة في تذبذب مستمر ، فتارة تميل إلى الزيادة وتارة أخرى تميل إلى النقصان ، ولكن بشكل عام فإن النسبة تضاعفت بعد عام ١٩٨٧ وذلك بسبب زيادة أعداد المؤمن عليهم ، وقد وصلت أعلى نسبة في عام ١٩٩٢ وذلك بسبب انتهاء أزمة الخليج التي أثرت على الأردن ، حيث ازداد عدد العائدين من دول الخليج وبالتالي ازداد عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي. أما أدنى نسبة فكانت في بداية عمر الضمان حيث بلغت ٨,٩%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٩)

القوى العاملة وعدد المشتركين بالضمان الاجتماعي

السنة	القوى العاملة[١] (ألف)	عدد المشتركين الفعالين*[٢] (ألف)	نسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي القوى العاملة[٣]
١٩٨٠	٤٢٠,٠٠٠	٣٧,٢٤٣	%٨,٩
١٩٨١	٤٣٥,٤٠٠	٨٣,٦٩٠	%١٩,٢
١٩٨٢	٤٥١,٢٠٠	٦٢,٥٥٦	%١٣,٩
١٩٨٣	٤٦٧,٧٠٠	٥٠,٥١٠	%١٠,٨
١٩٨٤	٤٨٤,٨٠٠	٦٤,٩٧٩	%١٣,٤
١٩٨٥	٥٠٢,٤٠٠	٥٤,٨٣٤	%١٠.٩
١٩٨٦	٥٣٥,٤٠٠	٤٦,٥٧٦	%٨,٧
١٩٨٧	٥٥٥,٧٠٠	٣٧,٥٠٠	%٦,٧
١٩٨٨	٧٢٠,٢٠٠	٢٢٨,٧٦٧	%٣١,٨
١٩٨٩	٧٨٤,٠٠٠	٢٣١,٨٣٨	%٢٩,٦
١٩٩٠	٧٩٥,١٠٠	٢٣٣,٨٣٣	%٢٩,٤
١٩٩١	٩١٨,٧٠٠	٢٤٤,٩٠١	%٢٦,٧
١٩٩٢	٨٥١,٠٠٠	٣٢٧,٠٩٣	%٣٨,٤
١٩٩٣	٩٨٢,٦٠٠	٣٥٠,٢٢٧	%٣٥,٦
١٩٩٤	١٠٣٧,٩٤٠	٢٥٨,٦١٣	%٢٤,٩
١٩٩٥	١٠٧٩,٢١٠	٢٨١,٣٣٥	%٢٦,١
١٩٩٦	١٠٩٣,١١٥	٢٩٦,٦٣٠	%٢٧,١
١٩٩٧	١١٨٩,٢٧٤	٣١٣,٤٢١	%٢٦,٤
١٩٩٨	١٣٤٩,٤٠٠	٣٣٦,٠٢١	%٢٤,٩
١٩٩٩	١٤٧٦,٠٠٠	٣٥٠,٧٤٢	%٢٣,٨
٢٠٠٠	١٤٢٦,٢٤٣	٣٦٦,٣٣٠	%٢٥,٧

(١) (٢) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

(٣) تم احتسابها من قبل الباحثة.

*عدد المشتركين الفعالين هم المؤمن عليهم المسددين الذين تم منحهم أرقام الضمان الاجتماعي بسبب اشتراكهم والذين يؤدون الاشتراكات المترتبة عليهم كل سنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج الإحصائية للدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تقرير مفصل بالنتائج الإحصائية والنماذج التي تم استخدامها ، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات تخص الفترة من عام ١٩٨٠م حيث بدئ العمل بقانون الضمان الاجتماعي وحتى عام ٢٠٠٠م ، وقد بنيت النماذج الاقتصادية لتقيس أثر بعض المتغيرات على عدد من مؤشرات الضمان الاجتماعي ، وهي بذلك أول دراسة تقوم بذلك في الأردن -حسب اطلاع الباحثة- حيث كانت الدراسات القياسية السابقة ترتكز على قياس أثر الضمان الاجتماعي على بعض المتغيرات الاقتصادية.

وقد قسمت المتغيرات التي استخدمت بالدراسة إلى قسمين :

١ القسم الأول: المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات داخلية (Endogenous Variables) أو متغيرات تابعة (Dependant Variables) وهي مؤشرات الضمان الاجتماعي التي تشتمل على: استثمارات المؤسسة ، موجوداتها ، عدد المشتركين المسجلين لديها وأخيراً نفقات المؤسسة.

٢ القسم الثاني: المتغيرات التي تتحدد قيمتها خارج النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات خارجية (Exogenous Variables) أو متغيرات مستقلة (Independent Variables) وتشمل ما يلي: العائد على الاستثمار ، حجم الفائض ، متوسط الأجر الشهري ، الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ، عدد المنشآت الخاضعة للضامن الاجتماعي ، عدد أفراد القوى العاملة وقيمة الرواتب التقاعدية. (Chiang,1988: P8)

الصورة الهيكلية للنموذج (The Structural Form)

يتكون النموذج من أربع معادلات ، وسوف يتم تقدير كل معادلة على حدة لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في نماذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ا. دالة استثمارات الضمان الاجتماعي

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي وكل من المتغيرات التالية: حجم الفائض (إيرادات المؤسسة - نفقاتها) ، العائد على الاستثمار واستثمارات المؤسسة للسنة السابقة.

$$IS = a_0 + a_1SUR + a_2RR + a_3IS_{t-1} + U_1$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

IS: استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

SUR: حجم الفائض في مؤسسة الضمان الاجتماعي (إيرادات المؤسسة – نفقاتها).

RR: العائد على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

IS_{t-1}: استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي للسنة السابقة.

a_0: ثابت دالة الاستثمار.

U_1: المتغير العشوائي.

وتفترض الدراسة هنا أن العلاقة بين استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي وحجم الفائض موجبة ، حيث يتوقع أن زيادة إيرادات المؤسسة عن نفقاتها تشكل فائضاً يوجه مباشرة نحو الاستثمار ، لذا سوف يتم إدخال حجم الفائض كمتغير مستقل لقياس أثره على استثمارات المؤسسة.

كما يتوقع أن تكون إشارة معامل العائد على الاستثمار موجبة ، حيث أن زيادة العائد على الاستثمار تعني بلا شك أن الاستثمار مجدي اقتصادياً ، وبالتالي يشجع على زيادة الاستثمارات.

أما بالنسبة لاستثمارات المؤسسة للسنة السابقة ، فتتوقع الدارسة أن تكون إشارة المعامل موجبة ، حيث أن صانعي القرار ينظرون إلى الاستثمارات في السنة السابقة ، فإذا كانت مجدية اقتصادياً فإن هذا يعتبر حافزاً لزيادة الاستثمارات في السنة الحالية والعكس صحيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقياس أثر كل عامل من العوامل المستقلة على العامل التابع ، تم الاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (١) ، وتم استخدام الرزمة الإحصائية المعروفة بـ TSP وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) ، وكانت النتائج كما يلي:

١) أثر حجم الفائض على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

$$IS = 0.715 + 0.962\ SUR$$
t-ratio (0.211) (22.636)
$(\bar{R}^2) = 0.964$ D.W=1.7 F-statistic=512.279

من المعادلة السابقة تبين أن حجم الفائض يؤثر إيجابياً على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي كما هو متوقع ، حيث أن زيادة حجم الفائض بنسبة ١% ستزيد من استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي بنسبة ٠,٩٦% وهذه نسبة كبيرة تدل على أهمية حجم الفائض في التأثير على الاستثمار ، ووجد أن معامل الفائض يتمتع بمعنوية عالية جداً حيث بلغت قيمة (ت) ٢٢,٦ ، وأما قيمة معامل التحديد المعدل فتعني أن ٩٦% من التغيرات الحاصلة في استثمارات المؤسسة تفسر عن طريق التغير في حجم الفائض.

٢) أثر العائد على الاستثمار على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

$$IS = 19.865 + 1.4RR$$
t-ratio (8.019) (24.892)
$(\bar{R}^2) = 0.970$ D.W=1.78 F-statistic=619.656

وتشير النتائج في المعادلة السابقة إلى أن العائد على الاستثمار يؤثر إيجابياً على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي كما توقعت الدراسة ، بحيث أن زيادة العائد على الاستثمار بمقدار ١% تعني زيادة استثمارات بمقدار ١,٤% وهذه نسبة كبيرة جداً وقد يكون مبالغاً بها ولكنها تعتبر مؤشراً على الأهمية النسبية لهذا المتغير ، وتبين أن معامل العائد على الاستثمار يتمتع بمعنوية عالية جداً حيث بلغت قيمة (ت) ٢٤,٨٩٢ ، أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فبلغ ٩٧% وهذا يعني أن ٩٧% من التغيرات في المتغير التابع (استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي) تعود في محتواها إلى التغير في العائد على الاستثمار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣) أثر استثمارات المؤسسة للسنة السابقة على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي للسنة الحالية.

$$IS = 3.323 + 1.071\ IS_{t-1}$$
$$\text{t-ratio} \quad (0.737) \quad (16.901)$$
$$(\bar{R}^2) = 0.940 \qquad \text{F-statistic=1925}$$

من المعادلة السابقة نلاحظ أن لاستثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي للسنة السابقة تأثيراً إيجابياً على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي للسنة الحالية كما افترضت الدراسة ، ووجد أن زيادة الاستثمارات للسنة السابقة بمقدار ١% سيزيد من استثمارات السنة الحالية بمقدار ١,٠٧% ، وتدل هذه النسبة على أهمية هذا المتغير، وقد أظهر معامل استثمارات المؤسسة للسنة السابقة معنوية عالية جداً حيث كانت قيمة (ت) ١٦,٩ ، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٩٤% من التغيرات الحاصلة في استثمارات الضمان للسنة الحالية تفسر بالتغير في استثمارات الضمان للسنة السابقة.

وبعد أن قمنا بقياس أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدة ، تم قياس أثر المتغيرات المستقلة معاً على استثمارات المؤسسة وكانت النتائج كالآتي:

$$IS = 11.654 + 0.299\ SUR + 0.856RR + 0.132\ IS_{t-1}$$
$$\text{t-ratio} \quad (1.556) \quad (1.009) \quad (1.772) \quad (0.580)$$
$$(\bar{R}^2) = 0.969 \qquad \text{F-statistic=188.9615}$$

يلاحظ من المعادلة السابقة أن إشارة معاملات المتغيرات المستقلة جميعها موجبة كما افترضت الدراسة ، فزيادة المتغيرات المستقلة تعني زيادة في المتغير التابع ، فاستثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي تتأثر إيجابياً بكل من: حجم الفائض ، العائد على الاستثمار واستثمار الضمان للسنة السابقة ، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل تبين أن ٩٧% من التغيرات الحاصلة في استثمارات المؤسسة تعود في محتواها إلى التغير في المتغيرات المستقلة الثلاث وهي: فائض المؤسسة ، العائد على الاستثمار ، واستثمارات المؤسسة في السنة السابقة

وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائياً. ولكن نلاحظ أن مستوى المعنوية مقاساً بنسبة (t-ratio) قد انخفض للمتغيرات الثلاث ، وعندما قمنا بتقدير دالة استثمارات المؤسسة بدلالة المتغيرين المستقلين: فائض المؤسسة والعائد على الاستثمارات تحسنت المعنوية الإحصائية للمتغيرين ، مما يعني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن هذه المعادلة تمثل تأثير المتغيرين على الاستثمارات السنوية للمؤسسة بشكل أفضل كما يتضح من المعادلة التالية:

$$IS = 12.110 + 0.376\ SUR + 0.921\ RR$$
$$\text{t-ratio} \quad (12.110) \quad (1.628) \qquad (2.575)$$
$$(\bar{R}^2) = 0.973 \qquad D.W = 2.029 \qquad F\text{-statistic}=339.554$$

كما هو واضح من المعادلة ، فإن إشارة معاملي المتغيرين المستقلين بقيت موجبة ولكن المعنوية تحسنت لكليهما ، حيث بلغت ١,٦٣ لمعامل فائض المؤسسة بينما كانت ٢,٥٨ لمعامل العائد على الاستثمار ، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل تحسنت قليلاً وهي تعني أن ٩٧% من التغيرات الحاصلة في استثمارات المؤسسة تعود في محتواها إلى التغير في المتغيرين المستقلين وهما فائض المؤسسة والعائد على الاستثمار، ويتضح من قيمة دوربون واتسون أن المعادلة المقدرة لا يوجد بها مشكلة الارتباط الذاتي في أخطاء الانحدار من الدرجة الأولى ، وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دالة موجودات* مؤسسة الضمان الاجتماعي

وتبين هذه الدالة العلاقة بين موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن وكل من المتغيرات التالية : عدد المشتركين الفعالين ، متوسط الأجر الشهري في الأردن والناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

$$A = b_0 + b_1 M + b_2 W + b_3 Y + U_2$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

A: موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

M: عدد المشتركين المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي.

W: متوسط الأجر الشهري في الأردن.

Y: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

b_0: ثابت المعادلة.

U: المتغير العشوائي.

وتفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين عدد المشتركين الفعالين في الضمان وموجودات المؤسسة موجبة ، حيث أنه كلما زاد عدد المشتركين زادت كمية الاشتراكات وبالتالي تزداد الموجودات.

كما يتوقع أن تكون إشارة معامل متوسط الأجر الشهري موجبة ، حيث أنه يتوجب على صاحب العمل والعامل دفع الاشتراكات المقررة وذلك بنسبة ١٤,٥% من أجور العاملين ، حيث يؤدي صاحب العمل ٩% من قيمة هذه الأجور ويؤدي العامل ٥.٥% من أجره الشهري ، فكلما زاد الأجر الشهري للعامل ازدادت قيمة الاقتطاعات وبالتالي تزداد قيمة موجودات المؤسسة.

أما الناتج المحلي الإجمالي ، فتتوقع الدراسة أن تكون إشارته موجبة حيث أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي تنشط الحركة الاقتصادية وتتسع النشاطات والمشاريع المختلفة وبالتالي تزداد فرص العمل فتزداد العمالة ، وهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة عدد المشتركين الذي بدوره سيزيد من قيمة الموجودات.

---

* إن صافي موجودات المؤسسة يمثل المساهمات التأمينية (المنافع المستقبلية) المكونة مما يلي: صافي الإيرادات المجمعة بداية السنة وزيادة الإيرادات عن المصروفات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، تم تقدير كل متغير على حدة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، كما تم الاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (٢) وكانت النتائج كما يلي:

١) أثر عدد المشتركين بالضمان على موجودات المؤسسة

$$A = -77.289 + 2.533M$$
t-ratio (-0.721) (5.40)
$(\bar{R}^2) = 0.598$ D.W=1.225 F-statistic=29.222

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن العلاقة بين عدد المشتركين وموجودات المؤسسة موجبة كما افترضت الدراسة ، وتبين أن زيادة عدد المشتركين بمقدار ١% سيزيد من موجودات المؤسسة بمقدار ٢,٥% وهذا يدل على أهمية هذا المتغير في التأثير على موجودات المؤسسة ، وقد أظهر معامل عدد المشتركين معنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ٥,٤ ، ويشير معامل التحديد المعدل أن ٥٩% من التغيرات الحاصلة في موجودات المؤسسة تعود في محتواها إلى التغير في عدد المشتركين.

٢) أثر متوسط الأجر الشهري على موجودات المؤسسة

$$A = -783.359 + 8.003W$$
t-ratio (-4.333) (6.877)
$(\bar{R}^2) = 0.709$ D.W=1.521 F-statistic=47.287

تبين المعادلة السابقة أن متوسط الأجر الشهري يؤثر إيجابياً على موجودات المؤسسة كما توقعت الدراسة ، حيث أن زيادة متوسط الأجر الشهري بمقدار ١% سيزيد من موجودات المؤسسة بمقدار ٨% وهي نسبة عالية تشير إلى أهمية هذا المتغير ، وقد أظهر معامل متوسط الأجر الشهري معنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ٦,٩ ، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ ٧١% وهذا يعني أن ٧٠% من التغيرات في موجودات تفسر عن طريق التغير في متوسط الأجر الشهري.

٣) أثر الناتج المحلي الإجمالي على موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

$$A = -366.698 + 0.256Y$$
t-ratio (-3.318) (7.712)
$(\bar{R}^2) = 0.755$ D.W=1.573 F-statistic=59.476

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من المعادلة السابقة نلاحظ أن للناتج المحلي الإجمـــالي تـأثيراً إيجابيـاً علـى موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي كما افترضت الدراسة ، ووجـد أن زيـادة النـاتج الإجمالي المحلي بمقدار ١% سيزيد من موجودات المؤسسة بمقدار ٠,٢٦% ، وقد أظـهر معامل الناتج المحلي الإجمالي معنوية عالية حيث كانت قيمة (ت) ٧,٧١ ، ويشير معـامل التحديد المعدل إلى أن ٧٥% من التغيرات الحاصلة في موجودات الضمان تفسر بالتغير في الناتج الإجمالي المحلي.

وبعد قياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، تم قياس أثرهم معاً على المتغير التابع في معادلة واحدة ، وكانت النتائج كالآتي:

$$\Lambda = -500.498 + 0.303M + 2.396W + 0.163Y$$
t-ratio (-2.238) (0.400) (0.795) (1.54)
$(\bar{R}^2) = 0.738$ D.W=1.647 F-statistic=18.880

يتضح من المعادلة السابقة أن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع موجبة كما توقعت الدراسة ، ولكن يلاحظ من نتائج التقدير وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطـاء التقدير من الدرجة الأولى (first order auto-correlation) لكون قيمـة دوربـون واتسون تقع في المنطقة غير المحددة (Inconclusive Area) حيث أن

$$dl < D.W < du$$
$$1.00 < 1.64 < 1.68$$

لذلك فقد تم تقدير المعادلة بإضافة AR(1) التي تزيل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولـى (Koutsoyiannis, 1985, pp 212-231) وكانت النتائج كما يلي:

$$A = -527.940 + 0.247M + 3.006W + 0.147Y$$
t-ratio (-1.817) (0.279) (0.617) (903)
$(\bar{R}^2) = 0.704$ D.W=1.899 F-statistic=11.696

نلاحظ من نتائج التقدير أن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع بقيت موجبـة بعد إضافة AR(1) ، حيث أن زيادة عدد المشتركين بمقـدار ١% سـتزيد مـن قيمـة موجودات المؤسسة بمقدار ٠,٢٤% وزيادة متوسط الأجر الشهري بمقدار ١% ستزيد مـن قيمة الموجودات بمقدار ٣% وأخيراً فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% سـتزيد من قيمة موجودات المؤسسة بمقدار ٠,١٤%.

كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعدل أن ٧١% من التباين الذي يحصل فـي المتغير التابع (موجودات المؤسسة) تفسر عن طريق التغير في المتغيرات المستقلة الثـلاث (عدد المشتركين ، متوسط الأجر الشهري ، الناتج الإجمالي المحلي الإسمي) ، وتشير قيمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معامل دوربون واتسون إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولـــى ، أمـــا قيمة F المحسوبة فتدل على ملاءمة النموذج ككل أي أن واحداً على الأقل من المتغـــيرات المستقلة له علاقة بتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. ولكن نلاحـــظ أن مســـتوى المعنوية مقاساً بنسبة (t-ratio) قد انخفض للمتغيرات الثلاث ، لذلـــك فقـــد تـــم قيـــاس المتغيرات المستقلة مثنى وقد اعتمدت النتيجة الأفضل وهي كالآتي:

$$A = -641.504 + 0.0.853M + 5.948W$$
t-ratio (-3.019) (1.228) (2.930)
$(\bar{R}^2) = 0.717$ D.W=1.574 F-statistic=25.063

من المعادلة السابقة نلاحظ أن مستوى المعنوية قد تحسن لكـــل مـــن المتغـــيرين المستقلين، وتشير النتائج أن زيادة عدد المشتركين بمقـــدار ١% ســـيزيد مـــن موجـــودات المؤسسة بمقدار ٠,٨٥% أما زيادة متوسط الأجر الشهري للمشتركين بمقدار ١% ســـيؤدي إلى زيادة موجودات المؤسسة بمقدار ٥,٩% وهذه نسبة عالية تشير إلى أهميـــة الأجـــر ، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٧٢% من التغيرات الحاصلة في موجودات الضمـــان تفسر بالتغير في الناتج الإجمالي المحلي. وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمـــة النمـــوذج ككـــل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دالة عدد المشتركين المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي.

تفترض الدراسة أن عدد الأعضاء المشتركين بالضمان الاجتماعي يعتمد على العوامل التالية:

أ. عدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي: حيث تسري أحكام القانون على المنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال ، حيث أن زيادة هذه المنشآت ستزيد من عدد المشتركين لأن الاشتراك بالضمان الاجتماعي إلزامياً وموجباً من خلال الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم.

ب. عدد أفراد القوى العاملة: بما أن نظم الضمان الاجتماعي تشمل جميع العاملين في المجتمع أياً كان نشاطهم الاقتصادي ، وبما أنها تتم على أساس إلزامي بالنسبة للعامل وصاحب العمل ، فإن زيادة عدد أفراد القوى العاملة تعني زيادة في عدد المشتركين بالضمان الاجتماعي ،

وعلى هذا الأساس يمكن كتابة المعادلة كالآتي:

$$M = c_0 + c_1F + c_2N + U_3$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

M: عدد المشتركين (المؤمنين) في مؤسسة الضمان الاجتماعي.

F: عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي.

N: عدد أفراد القوى العاملة في الأردن.

C_0: ثابت المعادلة.

U: المتغير العشوائي.

وحتى نتمكن من معرفة أثر العاملين السابقين على عدد المشتركين ، تم اختبار أثر كل متغير على انفراد معتمدين على البيانات الموجودة في الملحق رقم (٣) وكانت النتائج كما يلي:

١) علاقة عدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي بعدد المشتركين.

$$M = 48.792 + 0.027F$$

t-ratio (2.102) (9.085)

$(\bar{R}^2) = 0.934$ D.W=1.855 F-statistic=128.547

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من المعادلة السابقة نلاحظ أن لعدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان تأثيراً إيجابياً على عدد المشتركين في المؤسسة كما افترضت الدراسة ، ووجد أن زيادة عدد المنشآت بمقدار ١% سيزيد من عدد المشتركين بمقدار ٠,٠٢٧% ، وقد أظهر معامل المتغير المستقل معنوية عالية حيث كانت قيمة (ت) ٩,٠٨، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٩٣% من التغيرات الحاصلة في عدد المشتركين تفسر بالتغير في عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان.

٢) علاقة عدد أفراد القوى العاملة بعدد المشتركين.

$$M = -47.005 + 0.302N$$
t-ratio (-0.693) (4.208)
$(\bar{R}^2) = 0.839$ D.W=1.834 F-statistic=47.823

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن العلاقة بين عدد أفراد القوى العاملة وعدد المشتركين بالضمان موجبة كما افترضت الدراسة ، وتبين أن زيادة عدد أفراد القوى العاملة بمقدار ١% سيزيد من عدد المشتركين بمقدار ٠,٣٠% ، وقد أظهر معامل عدد المشتركين معنوية جيدة حيث بلغت قيمة (ت) ٤,٢ ، ويشير معامل التحديد المعدل أن ٨٤% من التغيرات الحاصلة في عدد المشتركين تعود في محتواها إلى التغير في عدد أفراد القوى العاملة.

بعد أن تم قياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على انفراد تم قياس أثرهم معا وكانت النتائج كما يلي:

$$M = 124.040 + 0.039F - 0.168N$$
t-ratio (-0.693) (5.430) (-1.770)
$(\bar{R}^2) = 0.942$ D.W=1.796 F-statistic=97.892

يتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين عدد المنشآت وعدد المشتركين بقيت موجبة بحيث أن زيادة عدد المنشآت بمقدار ١% سيزيد من عدد المشتركين بمقدار ٠,٣٩% ووجد أن معامل عدد المنشآت يتمتع بمعنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ٥,٤٣ ، بينما تشير الإشارة السالبة لمعامل عدد أفراد القوى العاملة لوجود علاقة عكسية بين عدد المشتركين وعدد أفراد القوى العاملة وهذا عكس ما هو متوقع، كما نلاحظ أن معامل المتغير (عدد أفراد القوى العاملة) لا يتمتع بمعنوية عالية بالقدر الكافي لذلك فسوف يتم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجاهل هذا المتغير وسوف يتم اعتماد المعادلة التي تفترض أن عدد المشتركين يعتمد على عدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي فقط.

أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد المعدل ، فقد تبين أن ٩٤% من التغيرات الحاصلة في عدد المشتركين تعود في محتواها إلى المتغيرات المستقلة التي ذكرت سابقا ، وتشير قيمة دوربون واتسون إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء التقدير ، وأخيرا فإن قيمة F المحسوبة فتشير إلى ملاءمة النموذج ككل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دالة نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين نفقات المؤسسة الإجمالية وكل من نفقات المؤسسة الإدارية وقيمة الرواتب التقاعدية التي تصرف إلى المستحقين.

$$E = d_0 + d_1 AE + d_2 VC + U_4$$

حيث تعني الرموز التالية ما يلي:

E: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإجمالية.

AE: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإدارية.

VC: قيمة الرواتب التقاعدية التي تصرف إلى المستحقين.

U: المتغير العشوائي.

وتتوقع الدراسة أن تكون إشارة معامل النفقات الإدارية موجبة حيث أن النفقات الإجمالية للمؤسسة تقسم إلى قسمين هما: النفقات الإدارية والنفقات التأمينية ، فزيادة النفقات الإدارية تعني زيادة النفقات الإجمالية ، كما تفترض الدراسة أن تكون العلاقة بين نفقات المؤسسة الإجمالية ومجموع مدفوعات الرواتب التقاعدية موجبة ، فالرواتب التقاعدية بغض النظر عن نوعها (سواء كانت للعجز الطبيعي ، العجز الإصابي ، الشيخوخة ، الوفاة الطبيعية أو للوفاة الإصابية) تعتبر نفقات تأمينية فزيادتها تعني زيادة بالنفقات الإجمالية للمؤسسة.

ولقياس أثر هذين المتغيرين على نفقات المؤسسة ، تم قياس أثر كل منهما منفردا معتمدين على البيانات الموجودة في الملحق رقم (٤) وكانت النتائج كالآتي:

١) أثر النفقات الإدارية على النفقات الإجمالية

$$E = -0.008 + 0.010AE$$

t-ratio (-1.036) (5.418)

$(\bar{R}^2) = 0.897$ D.W=1.450 F-statistic=79.542

من المعادلة السابقة نلاحظ أن للنفقات الإدارية تأثيرا إيجابيا على النفقات الإجمالية للمؤسسة كما افترضت الدراسة ، ووجد أن زيادة النفقات الإدارية بمقدار ١% سيزيد من النفقات الإجمالية بمقدار ٠,٠١% ، وقد أظهر معامل المتغير المستقل معنوية عالية حيث كانت قيمة (ت) ٥,٤٢، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٩٠% من التغيرات الحاصلة في النفقات الإجمالية تفسر بالتغير في النفقات الإدارية للمؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢) أثر قيمة الرواتب التقاعدية على النفقات الإجمالية

$$E = 0.006 + 1.205\ VC$$
t-ratio (2.128) (9.935)
$(\bar{R}^2) = 0.837$ D.W=1.973 F-statistic=98.704

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن العلاقة بين قيمة الرواتب التقاعدية وإجمالي نفقات المؤسسة موجبة كما افترضت الدراسة ، وتبين أن زيادة الرواتب التقاعدية بمقدار ١% سيزيد من إجمالي النفقات بمقدار ١,٢% وهذا يدل على أهمية هذا المتغير في زيادة نفقات المؤسسة ، وقد أظهر معامل الرواتب التقاعدية معنوية عالية حيث بلغت قيمة (ت) ٩.٩ ، ويشير معامل التحديد المعدل أن ٨٤% من التغيرات الحاصلة في إجمالي نفقات المؤسسة تعود في محتواها إلى التغير في إجمالي الرواتب التقاعدية المصروفة.

وبعد قياس أثر كل متغير من المتغيرين المستقلين على المتغير التابع ، تم قياس أثرهما معا على المتغير التابع في معادلة واحدة ، وكانت النتائج كالآتي:

$$E = -0.002 + 0.006AE + 5.463VC$$
t-ratio (-0.585) (2.848) (2.160)
$(\bar{R}^2) = 0.883$ D.W=1.511 F-statistic=72.910

يلاحظ من المعادلة السابقة أن إشارة معاملي المتغيرين المستقلين موجبة كما افترضت الدراسة ، فزيادة أحد المتغيرين المستقلين تعني زيادة في المتغير التابع، فنفقات المؤسسة الإجمالية تتأثر إيجابيا بكل من: النفقات الإدارية وإجمالي قيمة الرواتب التقاعدية ، وقد أظهرت معاملات المتغيرين المستقلين معنوية مقبولة حيث بلغت قيمة (ت) لمعامل نفقات المؤسسة الإدارية ٢,٨ أما قيمة (ت) لمعامل الرواتب التقاعدية فقد كانت ٢.٢ ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل تبين أن ٨٨% من التغيرات الحاصلة في نفقات المؤسسة الإجمالية تعود في محتواها إلى التغير في نفقات المؤسسة الإدارية وإجمالي الرواتب التقاعدية ، وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النموذج القياسي: المتغيرات والمعادلات
The Model: Variables and Equations

المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables)

IS: استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي السنوية.

A: موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي السنوية.

M: عدد المشتركين المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي في كل سنة.

E: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإجمالية السنوية.

المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables)

SUR: حجم الفائض في مؤسسة الضمان الاجتماعي (إيرادات المؤسسة – نفقاتها).

RR: العائد على استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي.

W: متوسط الأجر الشهري في الأردن.

F: عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي.

AE: نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي الإدارية.

VC: قيمة الرواتب التقاعدية التي تصرف إلى المستحقين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معادلات النموذج القياسي

$$IS = a_0 + a_1SUR + a_2RR + U_1 \quad \text{.....(1)}$$

$$A = b_0 + b_1M + b_2W + U_2 \quad \text{.....(2)}$$

$$M = c_0 + c_1F + U_3 \quad \text{.....(3)}$$

$$E = d_0 + d_1AE + d_2VC + U_4 \quad \text{.....(4)}$$

Stochastic (Behavioral) Equation Estimates by OLS

$$IS = 12.110 + 0.376\,SUR + 0.921\,RR$$
t-ratio $(2.276)^{**}$ $(1.628)^{*}$ $(2.575)^{***}$
$(\bar{R}^2) = 0.973$ D.W = 2.029 F-statistic=339.554

$$A = -641.504 + 0.8537M + 5.948W$$
t-ratio $(-3.019)^{***}$ (1.228) $(2.930)^{***}$
$(\bar{R}^2) = 0.717$ D.W =1.574 F-statistic =25.063

$$M = 48.792 + 0.027F$$
t-ratio $(2.102)^{**}$ $(9.085)^{***}$
$(\bar{R}^2) = 0.934$ D.W=1.855 F-statistic=128.547

$$E = -0.002 + 0.006\Delta E + 5.463VC$$
t-ratio (-0.585) $(2.848)^{*}$ $(2.160)^{**}$
$(\bar{R}^2) = 0.883$ D.W=1.511 F-statistic=72.910

---

*significant at 10 percent
**significant at 5 percent
***significant at 1 percent

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Stochastic (Behavioral) Equation Estimates by 2SLS

$$IS = 12.110 + 0.376\,SUR + 0.921\,RR$$
t-ratio $(2.276)^{**}$ $(1.628)^{*}$ $(2.575)^{***}$
$(\bar{R}^2) = 0.973$ D.W = 2.029 F-statistic=339.554

$$A = -639.785 + 0.8647M + 5.923W$$
t-ratio $(-2.963)^{***}$ (1.179) $(2.814)^{*}$
$(\bar{R}^2) = 0.717$ D.W =1.574 F-statistic =25.062

$$M = 48.792 + 0.027F$$
t-ratio $(2.102)^{**}$ $(9.085)^{***}$
$(\bar{R}^2) = 0.934$ D.W=1.855 F-statistic=128.547

$$E = -0.002 + 0.006AE + 5.463VC$$
t-ratio (-0.585) $(2.848)^{*}$ $(2.160)^{**}$
$(\bar{R}^2) = 0.883$ D.W=1.511 F-statistic=72.910

---

*significant at 10 percent
**significant at 5 percent
***significant at 1 percent

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحليل النتائج الإحصائية للدراسة

بعد أن تم قياس كل معادلة من المعادلات الأربعة السابقة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، لوحظ وجود علاقة آنية بين المعادلة رقم (٢) والمعادلة رقم (٣) ، حيث وجد المتغير M (عدد المشتركين) تارة كمتغير مستقل كما في المعادلة رقم (٢) وتارة كمتغير تابع كما في المعادلة رقم (٣) ، لذلك فقد أعيد التقدير للمعادلات السابقة بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two-Stage Least Squares) وذلك بعد التأكد من مشكلة التمييز (Identification Problem) حيث كانت جميع المعادلات أكثر من مميزة (Over-Identified).

ويلاحظ أن نتائج التقدير بكلتي الطريقتين متطابقة للمعادلة رقم (١) ، (٣)، (٤) ومتشابهة إلى حد كبير جدا للمعادلة رقم (٢).

ففي المعادلة رقم (١) ، نلاحظ أن استثمارات المؤسسة تعتمد على:حجم الفائض والعائد على الاستثمار ، حيث أن زيادة حجم الفائض بمقدار ١% سيزيد من استثمارات المؤسسة بمقدار ٠,٣٨% بينما زيادة العائد على الاستثمار بنسبة ١% سيزيد من استثمارات المؤسسة بمقدار ٠,٩٢% ، وقد وجدت بمستوى معنوية مقبول، حيث بلغت ١,٦٣ لمعامل فائض المؤسسة بينما كانت ٢,٥٨ لمعامل العائد على الاستثمار ، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل تعني أن ٩٧% من التغيرات الحاصلة في استثمارات المؤسسة تعود في محتواها إلى التغير في المتغيرين المستقلين وهما فائض المؤسسة والعائد على الاستثمار، ويتضح من قيمة دوربون واتسون أن المعادلة المقدرة لا يوجد بها مشكلة الارتباط الذاتي في أخطاء الانحدار من الدرجة الأولى ، وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائيا.

أما المعادلة رقم (٢) فتبين أن موجودات المؤسسة تعتمد على: عدد المشتركين بالمؤسسة ومتوسط الأجر الشهري للمشتركين ، وتشير النتائج أن زيادة عدد المشتركين بمقدار ١% سيزيد من موجودات المؤسسة بمقدار ٠,٨٦% أما زيادة متوسط الأجر الشهري للمشتركين بمقدار ١% سيؤدي إلى زيادة موجودات المؤسسة بمقدار ٥,٩% وهذه نسبة عالية تشير إلى أهمية الأجر في التأثير على موجودات المؤسسة ، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٧٢% من التغيرات الحاصلة في موجودات الضمان تفسر بالتغير في الناتج الإجمالي المحلي. وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونلاحظ من المعادلة رقم (٣) أن عدد المشتركين في المؤسسة يتأثر إيجابيا بعدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي ، ووجد أن زيادة عدد المنشآت بمقدار ١% سيزيد من عدد المشتركين بمقدار ٠,٠٢٧% ، وقد أظهر معامل المتغير المستقل معنوية عالية حيث كانت قيمة (ت) ٩,٠٨، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن ٩٣% من التغيرات الحاصلة في عدد المشتركين تفسر بالتغير في عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان. ويتضح من قيمة دوربون واتسون أن المعادلة المقدرة لا يوجد بها مشكلة الارتباط الذاتي في أخطاء الانحدار من الدرجة الأولى ، وتشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائيا.

وأخيرا نلاحظ من المعادلة رقم (٤) أن نفقات المؤسسة الإجمالية تتأثر إيجابيا بكل من: النفقات الإدارية وإجمالي قيمة الرواتب التقاعدية ، حيث تبين أن زيادة النفقات الإدارية للمؤسسة بمقدار ١% سيزيد النفقات الإجمالية بمقدار ٠,٠٠٦% وأن زيادة مدفوعات الرواتب التقاعدية لمستحقيها بمقدار ١% سيؤدي إلى زيادة النفقات الإجمالية بمقدار ٥.٥% وقد أظهرت معاملات المتغيرين المستقلين معنوية مقبولة حيث بلغت قيمة (ت) لمعامل نفقات المؤسسة الإدارية ٢,٨ أما قيمة (ت) لمعامل الرواتب التقاعدية فقد كانت ٢.٢، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل تبين أن ٨٨% من التغيرات الحاصلة في نفقات المؤسسة الإجمالية تعود في محتواها إلى التغير في نفقات المؤسسة الإدارية وإجمالي الرواتب التقاعدية ، وتشير قيمة دوربون واتسون أن المعادلة المقدرة لا يوجد بها مشكلة الارتباط الذاتي في أخطاء الانحدار من الدرجة الأولى بينما تشير قيمة F المحسوبة إلى ملاءمة النموذج ككل ، حيث أنها تقع ضمن المنطقة المقبولة إحصائيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتـــائج

من خلال العرض السابق ، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ تتأثر استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي إيجابيا بكل من حجم الفائض المتشكل من زيادة إيرادات المؤسسة عن نفقاتها والعائد على الاستثمار، وبالتالي فإن هذه المحددات تمكن متخذي القرار بالنسبة للاستثمار الاعتماد عليها لتطوير إدارة الإستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات.

٢ تعتبر موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي مدخرات وطنية هامة يجب تنميتها واستثمارها بما يخدم الاقتصاد الوطني حيث بلغت قيمة هذه الموجودات لعام ٢٠٠٠ (١٤٥٧,٦٧٠) مليون دينار ، وقد وجد أن هذه الموجودات تتأثر إيجابيا بكل من: عدد المشتركين ، متوسط الأجر الشهري للمشترك.

٣ أظهرت الدراسة أن عدد المشتركين يتأثر إيجابيا بعدد المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي.

٤ أظهرت الدراسة أن إجمالي نفقات المؤسسة يتأثر إيجابيا بكل من: النفقات الإدارية للمؤسسة وقيمة مدفوعات الرواتب التقاعدية لمستحقيها.

٥ وجد في هذه الدراسة أن نسبة العائد على استثمارات المؤسسة يتراوح بين ٠,٨ % عام ١٩٨٠ في حده الأدنى وبين ٧,٩% عام ١٩٩٧ في حده الأعلى، وبذلك فإن العائد على الاستثمارات يبدو منخفضا مما يستدعي مراجعة نوع الاستثمارات السابقة والعمل على الاستثمار في المشاريع المجدية التي يتوقع أن تدر عائدا مجزيا.

٦ أظهرت الدراسة أن إجمالي استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مستمرة وهذا مؤشر جيد على وضع المؤسسة الاستثماري ، وقد بلغت أعلى نسبة (٢٤,٥%) عام ٢٠٠٠ ، أما أدنى نسبة لاستثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت في عام ١٩٨٠ حيث بداية العمل بالضمان الاجتماعي وقد بلغت ٠,٤% .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧ وجد من خلال الدراسة أن نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية في زيادة مستمرة وهذا دليل على أن استثمارات الضمان في تطور وأنها تشكل نسبة جيدة من الاستثمارات الكلية في الأردن فقد وصلت هذه النسبة أقصاها عام ١٩٩٩ حيث بلغت ١٣,١%. أما السنوات الأولى من عمر الضمان فلم تشكل استثمارات الضمان مثل هذه الأهمية فقد بلغت أدناها عام ١٩٨١ حيث كانت ١.١% .

٨ بينت الدراسة أن الفرق بين إيرادات المؤسسة ونفقاتها (حجم الفائض) موجب ويميل إلى الزيادة وهذا مؤشر جيد ويدل على أن المؤسسة في وضع استقرار، حيث وصل أدنى فائض للمؤسسة عام ١٩٨٠ حيث كان ٤,٥٠٠ مليون دينار أما أعلى فائض فبلغ ١٦٠,٤٤٥مليون دينار وذلك في عام ٢٠٠٠م وبالتالي فإن إيرادات المؤسسة تغطي النفقات المتزايدة والفائض يوجه نحو الاستثمار.

٩ وجد أن نسبة أعداد المشتركين بالضمان الاجتماعي إلى عدد أفراد القوى العاملة بقيت في تذبذب مستمر ، فتارة تميل إلى الزيادة وتارة أخرى تميل إلى النقصان ، ولكن النسبة تضاعفت بعد عام ١٩٨٧ وذلك بسبب زيادة أعداد المؤمن عليهم ، وقد وصلت أعلى نسبة لها في عام ١٩٩٢ وذلك بسبب انتهاء أزمة الخليج التي أثرت على الأردن ، حيث ازداد عدد العائدين من دول الخليج وبالتالي ازداد عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي. أما أدنى نسبة فكانت في بداية عمر الضمان حيث بلغت ٨,٩% في عام ١٩٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوصيـــات

بناءاً على ما تقدم من نتائج يمكن إيراد التوصيات التالية:

١ ضرورة وجود سياسة استثمارية مناسبة توجـــه نحـــو المشـــاريع ذات الجـــدوى الاقتصادية المحسوبة وذلك لتتمكن المؤسسة من مواجهـــة الالتزامـــات المســـتقبلية المترتبة عليها.

٢ الاهتمام والتركيز على تدريب وتطوير اللجان التي تعنى بشؤون الاســـتثمار فـــي المؤسسة ، وأن يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والكفـــاءة العاليـــة فـــي مجـــال الاستثمار ، وأن يسمح بالاستعانة بمن يشهد لهم بالقدرة العالية في مجال الاستثمار.

٣ ضرورة مراقبة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بحيث يلـــتزم صـــاحب العمـــل بتسجيل موظفيه ودفع الاشتراكات المترتبة عليهم ، وذلك للحيلولة دون وجـــود أي تهرب في المؤسسات التي يزيد عدد العمال فيها عن خمسة.

٤ تحديث قوانين الضمان الاجتماعي باستمرار بحيـــث تتواكـــب مـــع المســـتجدات الاقتصادية والاطلاع على أحدث تشريعات أنظمة الضمان الاجتماعي في البلـــدان المتقدمة وأخذ ما يصلح منها للارتقاء بمستوى المؤسسة.

٥ ضرورة التنسيق بين الحكومة ومؤسسة الضمـــان الاجتمـــاعي لتحديـــد الأهـــداف المشتركة التي تضمن توفير جو من الاستقرار المادي والنفسي للموظف وفي نفـــس الوقت تقليص تدخل الحكومة في السياسة الاستثمارية للمؤسسة.

٦ ضرورة تطوير أدوات الاستثمار بحيث تتمكن المؤسسة مـــن الاســـتثمار خـــارج المملكة في المشاريع ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المناسب.

٧ الاستمرار في تشكيل لجان خاصة لعمل دراسات اكتوارية لرؤية المستقبل البعيـــد بشكل منطقي مبني على فرضيات وبدائل مدروسة بعناية وذلك لضمان اســـتمرارية زيادة إيرادات المؤسسة على نفقاتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع العربية:

أولا: الكتب

١. القرآن الكريم ، سورة التوبة

٢. القرآن الكريم ، سورة المعارج

٣. حمدان ، حسين عبد اللطيف ، **التشريع الاجتماعي اللبناني** ، بيروت ، مكتب كردية إخوان ، ١٩٧٨م.

٤. الحوات ، علي ، **الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي** ، بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠م.

٥. الصدر ، محمد باقر ، **اقتصادنا** ، دمشق ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٩١م.

٦. عباس ، السيد ، **النظرية العامة للتأمينات الاجتماعية** ، المعارف ، ١٩٨٣.

٧. عيسى ، علي ، **الضمان الاجتماعي ، دراسة مقارنة بين نظم الضمان في الأردن والدول العربية** ، (د . ن) ، ١٩٨٩.

٨. مصر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، **الضمان الاجتماعي** ، دار الهنا للطباعة والنشر ، ١٩٥٧

٩. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، الأردن ، **قانون الضمان الاجتماعي ، قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨.**

ثانيا: المقالات

١. أبو شيخة ، نادر أحمد ، **الجوانب الإدارية لأنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية** ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٩.

٢. حربية ، عبد الحليم ، **الضمان الاجتماعي وعلاقته بالتنمية** ، أبعاد ، العدد ٦ ، ١٩٩٧.

٣. الحلاق ، سعيد وآخرون ، **دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن** ، مجلة البلقاء ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ١٩٩٦.

٤. الدسوقي ، ابراهيم وغزال ، عامر ، **نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية** ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٩٠ ، الرياض.

٥. عبد الله ، عثمان إسماعيل ، **الأردن وتجربته في مجال الضمان الاجتماعي** ، من منشورات مؤسسة الضمان الاجتماعي ، ١٩٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. عبد الله ، منيرة بنت عبد الرحمن ، **مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٦ ، عدد ٣ ، ١٩٩٨.

٧. عيسى ، علي ، **مظلة الضمان الاجتماعي** ، العمل ، العدد ٧٢ ، ١٩٩٥.

٨. لطفي ، أحمد ، **التأمينات الاجتماعية: تطورها وأهمية استثمار أموالها** ، الإداري ، العدد ٥٨ ، ١٩٩٤م.

٩. مختار ، محمد متولي والدسوقي ، ابراهيم ، **تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي** ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ١٩٩١.

١٠. هاشم ، عصام ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها المحتملة على التأمينات الاجتماعية** ، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء حول التأمينات الاجتماعية وسياسات الإصلاح في الدول العربية ، ١٩٩٨.

ثالثا: رسائل الماجستير

١. بني عامر ، محمد محمود ، **إدارة الضمان الاجتماعي في الأردن** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٩م.

٢. خصاونة ، رائد زكي ، **الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨.

٣. سيف الإسلام ، أحمد ، **نحو نظام للتأمينات الاجتماعية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

٤. عثمان ، حسن محمد ، **الضمان الاجتماعي في الشريعة الإسلامية** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩١.

٥. عيسى ، خالد علي محمد ، **الاتجاهات الحديثة للخصائص الديمغرافية والاقتصادية للمشتركين في الضمان الاجتماعي في الأردن** ، رسالة ماجستير ، الدراسات السكانية ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٩.

رابعا: الوثائق الرسمية

١. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، أعداد مختلفة.

٢. البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة.

٣. جريدة الدستور ، ٢٠٠١/١١/٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

English References:

First: Books

1. A. Koutsoyiannis, **Theory of Econometrics**, second edition, Macmillan Publishers, 1985.
2. Chiang, C, Alpha, **Fundamental Methods of Mathematical Economics**, Third Edition, Mc Grow-Hill, 1988.
3. Queiser, Monika and Schmidt, Snoke, **Social Security in Developing Countries**, Germany, 1995.

Second: Articles

1. Coppini, M, A, **The Redistribution of Income arising from Social Security Techniques and Methods of Measurement**, Rome:Veschi, 1979
2. El-Said, Sadek. M. **Effects of social security on socio-economic development on the developed and developing countries**, Al Bohoth Al Edaria Journal, No.4, 1980, p8.
3. Gans, Oscar, **The economics of social security in developing countries,** economics, vol 54, 1996.
4. Leora, Friedberg, **The Labor supply effects of the social security earnings test**, Review of Economics and Statistics, vol 82, February 2000.
5. Robinson, R, **The Economics of Social problem**, London, the Macmillan Press, 1979.
6. Thomas, I, Palley, **The economics of social security**, Journal of Post- Keynesian Economics, vol 21, 1998.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (أ)

السنة	استثمارات المؤسسة السنوية[1] (مليون) (IS)	حجم الفائض[2] (مليون) (SUR)	عوائد الاستثمار[3] (مليون) (RR)
١٩٨٠	١٢,٤٠٠	٤,٥٠٠	٠,١٠٠
١٩٨١	٧,٤٠٠	١١,٢٦٠	٠,٥٦٠
١٩٨٢	١٧,٧٠٠	٢٣,٤٨٠	١,٥٤٠
١٩٨٣	٣١,٩٠٠	٢٦,٦٤٠	٢,٩١٠
١٩٨٤	٣٦,٠٠٠	٣٥,٤٨٠	٤,٠٢٠
١٩٨٥	٢٤,٢٠٠	٣٧,٠١٠	٥,٤٤٠
١٩٨٦	٢٨,٢٠٠	٤٤,٣٩٠	٨,١٢٠
١٩٨٧	٤٠,٠٠٠	٤٤,٢٢٠	١١,٣٢٠
١٩٨٨	٥٤,٨٠٠	٤٨,٥٥٠	١٤,١١٠
١٩٨٩	٤٩,٠٠٠	٥١,٦٩٠	٢٠,٠٥٠
١٩٩٠	٦٤,٤٠٠	٥٤,٣٥٠	٢٤,١٢٠
١٩٩١	٦٧,٩٠٠	٦١,٤٨٠	٢٩,٣٠٠
١٩٩٢	٥٦,٠٠٠	٥٨,٦٨٠	٢٩,٤٧٠
١٩٩٣	٧٧,٩٠٠	٦٦,٩٤٠	٣٨,٨٠٠
١٩٩٤	٨٦,٤٠٠	٨٩,٣٢٠	٤٢,٤٠٠
١٩٩٥	٩٠,٣٠٠	١٠٦,٠٤٠	٥٣,٥٧٠
١٩٩٦	١١٧,٢٠٠	١٢٠,٨٩٠	٦٣,٨٠٠
١٩٩٧	١٢٦,٤٠٠	١٤٠,٤٤٠	٧٧,٨٠٠
١٩٩٨	١٤٦,٢٠٠	١٤٢,٩٠٠	٨٠,٣٠٠
١٩٩٩	١٥٦,٩٠٠	١٥٨,٥٤٠	٩٠,٠٠٠
٢٠٠٠	١٦٣,٤٠٠	١٦٠,٤٤٥	٨٤,٩٠٠

(١)(٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

(٢) احتسبت من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ملحق رقم (٢)

السنة	صافي موجودات المؤسسة[١] (مليون)(٨)	عدد المشتركين الفعالين[٢] (ألف)(M)	متوسط الأجور شهريا[٣] (دينار)(W)	الناتج المحلي الإجمالي الجاري[٤] (مليون)(Y)
١٩٨٠	٤,٥٥٢	٣٧,٢٤٣	١٣٩,٦٢٠	١١٨٠,٣٠٠
١٩٨١	١٥,٨١٣	٨٣,٦٩٠	١١٣,٤٤٠	١٤٦٩,٣٠٠
١٩٨٢	٣٩,٤٠٨	٦٢,٥٥٦	١٠٤,١٢٠	١٧٠١,١٠٠
١٩٨٣	٦٦,٢٤٧	٥٠,٥١٠	١١٢,٩٤٠	١٨٢٨,٧٠٠
١٩٨٤	٩٩,٥٩٧	٦٤,٩٧٩	١١٤,٨٢٠	١٩٨١,٤٠٠
١٩٨٥	١٣٤,٤١٢	٥٤,٨٣٤	١١٠,٥٤٠	٢٠٢٠,٢٠٠
١٩٨٦	١٧٨,٤٦٤	٤٦,٥٧٦	١١٢,٧١٠	٢١٦٣,٦٠٠
١٩٨٧	٢٢١,٩٤١	٣٧,٥٠٠	١٠٢,١٢٠	٢٢٠٨,٦٠٠
١٩٨٨	٢٦٩,١٤٨	٢٢٨,٧٦٧	١٠٩,٦٦٠	٢٢٦٤,٤٠٠
١٩٨٩	٣١٧,٤٢٨	٢٣١,٨٣٨	١١٠,٣٤٠	٢٣٧٢,١٠٠
١٩٩٠	٣٧٢,٤١٦	٢٣٣,٨٣٣	١٦٣,٠٥٠	٢٦٦٨,٣٠٠
١٩٩١	٤٣٢,٩٤٥	٢٤٤,٩٠١	١٥٤,٢٧٠	٢٨٥٥,١٠٠
١٩٩٢	٥٠٠,٦٣٧	٣٢٧,٠٩٣	١٦١,٢٤٠	٣٤٩٣,٠٠٠
١٩٩٣	٥٨٣,١٦٧	٣٥٠,٢٢٧	١٧١,٦٦٠	٣٨٥٨,٧٠٠
١٩٩٤	٦٦٨,٢١٤	٢٥٨,٦١٣	١٧٥,٧٤٠	٤٢٤٦,٩٠٠
١٩٩٥	٧٧,١٥٥	٢٨١,٣٣٥	١٨٧,١٣٠	٤٥٦٠,٨٠٠
١٩٩٦	٨٨٧,٣٢٢	٢٩٦,٦٣٠	١٩٩,٦١٠	٤٧١١,٠٠٠
١٩٩٧	١٠٢٣,٤٢٩	٣١٣,٤٢١	٢١٦,٠٠٠	٤٩٤٥,٨٠٠
١٩٩٨	١١٣٤,١٥٥	٣٣٦,٠٢١	٢٢٠,٨٢٠	٥١٨٠,٠٠٠
١٩٩٩	١٢٨٥,٩٦٧	٣٥٠,٧٤٢	٢١٦,٤٥٠	٥٢٩٣,٠٠٠
٢٠٠٠	١٤٥٧,٦٧٠	٣٦٦,٣٣٠	٢٣٠,٣٣٠	٥٩١٢,٩٠٠

(١) (٢) (٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

(٤) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٣)

السنة	عدد المشتركين الفعالين[١] (ألف)(M)	عدد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان[٢] (F)	القوى العاملة[٣] (ألف) (N)
١٩٨٠	٣٧,٢٤٣	٤٦٥	٤٢٠,٠٠٠
١٩٨١	٨٣,٦٩٠	١٠٣٧	٤٣٥,٤٠٠
١٩٨٢	٦٢,٥٥٦	٢٩١	٤٥١,٢٠٠
١٩٨٣	٥٠,٥١٠	١٤٣	٤٦٧,٧٠٠
١٩٨٤	٦٤,٩٧٩	١٠٧٤	٤٨٤,٨٠٠
١٩٨٥	٥٤,٨٣٤	٢٥٥	٥٠٢,٤٠٠
١٩٨٦	٤٦,٥٧٦	١٩١	٥٣٥,٤٠٠
١٩٨٧	٣٧,٥٠٠	١٤٦٦	٥٥٥,٧٠٠
١٩٨٨	٢٢٨,٧٦٧	٥٩٢٠	٧٢٠,٢٠٠
١٩٨٩	٢٣١,٨٣٨	٦١٢٩	٧٨٤,٠٠٠
١٩٩٠	٢٣٣,٨٣٣	٥٨٨٣	٧٩٥,١٠٠
١٩٩١	٢٤٤,٩٠١	٦٥٦٤	٩١٨,٧٠٠
١٩٩٢	٣٢٧,٠٩٣	٧٢٣١	٨٥١,٠٠٠
١٩٩٣	٣٥٠,٢٢٧	٨٦٦٨	٩٨٢,٦٠٠
١٩٩٤	٢٥٨,٦١٣	٨٢٧٨	١٠٣٧,٩٤٠
١٩٩٥	٢٨١,٣٣٥	٨٨٨١	١٠٧٩,٢١٠
١٩٩٦	٢٩٦,٦٣٠	١٠٦٠٩	١٠٩٣,١١٥
١٩٩٧	٣١٣,٤٢١	١١١٣١	١١٨٩,٢٧٤
١٩٩٨	٣٣٦,٠٢١	١١٤٧٥	١٣٤٩,٤٠٠
١٩٩٩	٣٥٠,٧٤٢	١٢٠٦٤	١٤٧٦,٠٠٠
٢٠٠٠	٣٦٦,٣٣٠	١٢٦٥٦	١٤٢٦,٢٤٣

(١) (٢) (٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٤)

السنة	إجمالي النفقات[١] (مليون) (E)	النفقات الإدارية[٢] (مليون) (8E)	قيمة الرواتب التقاعدية[٣] (مليون) (7C)
١٩٨٠	٠,٣٦٠	٠,٣٣١	٤٥٨ دينار
١٩٨١	٠,٨٨٤	٠,٤٦٨	٠,٠٢٦
١٩٨٢	١,٩٣١	٠,٧٢٥	٠,١٢١
١٩٨٣	٣,٤٢٩	٠,٨٧١	٠,٣٥٣
١٩٨٤	٤,٦٩٤	١,٠٥١	٠,٦٦٤
١٩٨٥	٦,٧٦٢	١,٤٥٠	١,٠٩٤
١٩٨٦	٨,٧٣٨	١,٣٣٠	١,٨٣٦
١٩٨٧	١٠,٦١٧	١,٥٠٦	٢,٥٤٤
١٩٨٨	١٢,٧٦٢	١,٧٦٥	٣,٨٦٤
١٩٨٩	١٦,٦٤١	٢,٠٧٣	٥,٢٢٨
١٩٩٠	٢٠,٢٠٠	١,٨٦٩	٧,٣٦٣
١٩٩١	٢٠,٨٠٠	٢,٠٣٢	٩,٥٨٤
١٩٩٢	٢٠,١٨٠	٢,٧٠٦	١٢,٤٤٧
١٩٩٣	٢٣,٤٠٠	٣,٦٧٥	١٥,٧٨٢
١٩٩٤	٣٣,١٨٤	٤,٨٢٩	١,٩٨٩
١٩٩٥	٣٧,٨٩٧	٥,٠٤٣	٢٣,٨٧٨
١٩٩٦	٤٦,٩٩٣	٥,٥٢٧	٣٣,١٣٠
١٩٩٧	٥٦,٢٠١	٦,٠٢٢	٣٩,٧٥٩
١٩٩٨	٦٣,٨٨١	٦,٣٨٤	٤٦,٩٩٩
١٩٩٩	٧٣,٩٠٦	٧,٣٤١	٥٦,١٨٩
٢٠٠٠	٧٧,٥١٢	٧,٠٠٠	٦٨,١٣١

(١) (٢) (٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Correlation Matrix

Variable	IS	SUR	RR	A	M	W	F	E	AE	VC
IS	١	٠,٩٨٢	٠,٩٨٦	٠,٩٣٢	٠,٩٣٨	٠,٩١٨	٠,٩٣٨	٠,٩٤٦	٠,٩٧١	٠,٩٣٥
SUR	٠,٩٨٣	١	٠,٩٨٧	٠,٩٠٥	٠,٧٩٤	٠,٨٩٩	٠,٩٠٩	٠,٩٦٠	٠,٩٨٤	٠,٩٣٦
RR	٠,٩٨٦	٠,٩٨٧	١	٠,٩٢٠	٠,٨٤٠	٠٩٤٣	٠,٩٣٨	٠,٩٤٥	٠,٩٨٥	٠,٩٥٣
A	٠,٩٣٢	٠,٩٠٥	٠,٩٢٠	١	٠,٧٨٧	٠,٨٥١	٠,٨٦٨	٠,٨٦٩	٠,٨٩٥	٠,٨٨٣
M	٠,٩٣٨	٠,٧٩٤	٠,٨٤٠	٠,٧٨٧	١	٠,٨٢٥	٠,٩٦٣	٠,٦٧٦	٠,٨١٩	٠,٧٣٦
W	٠,٩١٨	٠,٨٩٩	٠,٩٤٣	٠,٨٥١	٠,٨٢٥	١	٠,٨٩٩	٠,٨٩٩	٠,٩١٩	٠,٨٨٢
F	٠,٩٣٨	٠,٩٠٩	٠,٩٣٨	٠,٨٦٨	٠,٩٦٣	٠,٨٩٩	١	٠,٨٣٢	٠,٨٣٢	٠,٨٤١
E	٠,٩٤٦	٠,٩٦٠	٠,٩٤٥	٠,٨٦٩	٠,٦٧٦	٠,٨٥٥	٠,٨٣٢	١	٠,٩٣١	٠,٩٢٠
AE	٠,٩٧١	٠,٩٨٤	٠,٩٨٥	٠,٨٩٥	٠,٨١٩	٠,٩١٩	٠,٩٢٢	٠,٩٣١	١	٠,٩١٤
VC	٠,٩٣٥	٠,٩٣٦	٠,٩٥٣	٠,٨٨٣	٠,٧٣٦	٠,٨٨٢	٠,٨٤٠	٠,٩٢٠	٠,٩١٤	١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The Impact of Economic Variables on Social Security Indicators in Jordan

(An Econometric study)

(Abstract)

This study aims to measure and analyze the factors that affect the indicators of social security corporation in Jordan, this indicators consist of: social security investment, social security assets, number of social security participants, and finally social security expenditures. So econometric models were built for this purpose. The study consisted of four equations, and they were estimated by the ordinary least squares and the two stage least squares.

The study concluded that social security investments depend on both: the surplus of the corporation and the investment income.

Also it declared that there is a positive relation between the net asset of social security and both the number of social security participants and the average monthly wages.

The study found that the number of social security participants depends positively on the number of establishments participating in social security, also it was found that the aggregate expenditures of social security depend on administrative expenditures and social security pensions.

Finally, the most important recommendation of the study was the necessity of building an effective investment policy that is directed to the projects that have economic and social returns and that can lead to cover its commitments, also the study recommended of the necessity of having a supervision on the application of the social security law, the study concentrated also on the importance of updating social security laws continuously, finally it is recommended of having groups that are specialized on doing continuous studies for the future of the Jordanian Social Security Corporation.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University